الفصل التاسع

مظاهر التطور اللغوي

ثمة عوامل لها دور في إثراء اللغة العربية واتساعها على ما سواها من اللغات، وقد عدَّ بعض منها من وسائل إثراء اللغة، وقد حدد القدماء تلك العوامل بالمظاهر اللغوية الآتية:

١. المجاز ٢. الترادف ٣. المشترك اللفظي والأضداد
٤. الاشتقاق ٥. المعرب والدخيل

أولاً: الاستعمال المجازي للغة

يعد المجاز وسيلة من وسائل إثراء اللغة، إذ تكلم القدماء عن قيمته واثره في تنمية اللغة العربية وبيان دوره المتجلي في الاتساع، وذكروا ان الأمور التي تدعوهم إلى اللجوء إلى المجاز الاتساع، وقيل: إنما يقع المجاز ويعدل اليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه[1] ومثلو لذلك بقول رسول الله «ﷺ» في الفرس «هو البحر» فيتجلى الاتساع في انه زاد في أسماء الفرس البحر، فيستعمل هذا اللفظ استعمال بقيه أسماء الفرس ولكن بشرط القرينة[2]. أما المحدثون فقد اتفقوا

١. الخصائص:٢:٤٤٢.
٢. ينظر المجاز اللغوي واثره في إثراء اللغة العربية:١٠١.

على دور المجاز في إثراء اللغة ولكنهم اختلفوا في بيان مكانته بين وسائل إثراء اللغة، إذ عدَّ عند بعضهم مظهرا من مظاهر التطور الدلالي[1].وبناء على ما تقدم لننظر ما قيل في حد المجاز اللغوي وبيان اصله اللغوي.

يبدو أن المعنى الاصطلاحي لحقيقة المجاز مستمد من الأصل اللغوي، فلقد نقل ابن منظور«ت:٧١١هـ» قول اللغويين: «جزت الطريق، وجاز الموضع جوازا ومجازا: سار فيه وسلكه، وجاوزت الموضع بمعنى جزته، والمجاز والمجازة الموضع»[2].

وكان عبد القاهر الجرجاني «ت:٤٧١هـ» قد كشف العلاقة بين اللغة والاصطلاح في اشتقاق لفظ المجاز، فالمجاز عنده: «مفعل من جاز الشيء يجوزه إذا تعداه، وإذا عدل باللفظ عما توجبه أصل اللغة، وصف بأنه مجاز على معنى أنهم جازوا به موضعه الأصلي، أو جاز هو مكان الذي وضع به أولا»[3].

وهو لا يكتفي بذلك حتى يحدد العلاقة بين الأصل والفرع في عملية العدول عن أصل اللغة، أو النقل الذي يثبت إرادة المجاز لهذا اللفظ أو ذاك دون الاستعمال الحقيقي فيقول: « ثم إعلم بعد: إن في إطلاق المجاز على اللفظ المنقول عن أصله شرطا ؛ وهو أن الاسم يقع لما تقول أنه مجاز فيه بسبب بينه وبين الذي تجعله فيه»[4].

ويراد بذلك المناسبة بين المعاني المنقولة والألفاظ التي جيء بها لها مع معناها الوضعي أي لابد من شرط ملاحظة الأصل عند نقله إلى معناه الجديد، إذ يشترط ان تكون هناك علاقة كالسببية في استخدام اليد مثلا بمعنى النعمة لأنها سبب لها، أو كتسمية الاعتدال غصنا، والقوام بانا، والحلم طودا، لافتراع الغصن استقامة، ورشاقة البان طولا، ورسوخ الطود ثباتا. فجاء النقل متساوقا في مناسبته مع المعاني

---

١. ينظر دلالة الالفاظ:١٢٤.

٢. ابن منظور، لسان العرب، مادة : جاز .

٣. عبد القاهر، أسرار البلاغة : ٣٦٥ .

٤. المصدر نفسه : ٣٦٥ .

الجديدة دون النبو عنها في شيء[1].

ويوكد عبد القاهر هذه المناسبة القائمة بين اللغة والاصطلاح في اشتقاق المجاز، متناولا قضية الوضع الحقيقي، وتجاوزه إلى المعنى الثانوي المستجد في المجاز، فيقول: «وأما المجاز فكل كلمة أريد بها غير ما وقعت لـه في وضـع واضـعها لملاحظـة بـين الثاني والأول، فهي مجاز، وإن شئت قلت:

كل كلمة جزت بها. ما وقعت له في وضع الواضع إلى ما لم توضع له من غـير أن تستأنف فيها وضعا لملاحظة بين ما تجوز إليه وبين أصلها الذي وضعت له في وضـع واضعها، فهي مجاز»[2].

ويقول أبو يعقوب السكاكي«ت: ٦٢٦هـ»: «المجاز هنا هو الكلمة المستعملة في غير ما هي موضوعة له بالتحقيق استعمالا في الغير بالنسبة إلى نوع حقيقتها مع قرينة مانعة عن إرادة معناه في ذلك النوع »[3].

والمراد من ذلك هم مراقبـة وتحديـد الكلمـة التـي تتخطـى حـدودها بمرونتهـا الاستعمالية من موقع إلى موقع، ويتجاوز اللفظ محله من معنـى إلى معنـى، مـع إرادة المعنى الجديد بقرينة تدل على ذلك ؛ فيكون أصل الوضع باقيا عـلى معنـاه اللغـوي، والنقل إضافة لغوية جديدة في معنى جديد، وبهذا يبدو لنا أن المجاز يتضمن عمليـة تطوير لدلالة اللفظ المنقول المعنى، وتحميله المعنى المستحدث بما لا يسـتوعبه اللفـظ نفسه لو ترك واصل وضعه الحقيقي[4].

وكان التحرر مـن الضـيق اللفظـي، والاتسـاع في رحـاب اللغـة، أسـاس هـذا الاستعمال، فرارا من الجمود. وعلى هذا فالمجاز حدث لغوي فضلا عن كونه عنصرا بلاغيا نابضا بالاستنارة والعطاء، هذا الحدث يفسر لنا تطور اللغة العربية الفصـحى

---

١. ينظر مجاز القُرآنِ خصَائصهُ الفَنيَّة وبَلاغَته العَربيَّة:٥٩.

٢. أسرار البلاغة : ٣٢٥ .

٣. مفتاح العلوم : ١٧٠ .

٤. ينظر أصول البيان العربي : ٣٥ .

بتطور دلالة ألفاظها على المعاني الجديدة، والمعاني الجديدة في عملية ابتداعها لا يمكن إدراكها إلا بالتعبير عنها، والتصوير اللفظي لها، وذلك لا يتحدد بزمن أو بيئة أو إقليم، وإنما هو متسع للعربية في أعصارها وأدوارها[1].

ويتبين مما سبق أن للمجاز دورا هاما في إثراء اللغة، ولهذا الدور وجهان:

الأول: أن له دورا أساسيا في ثرائها، والثاني: ان له دورا في إيجاد وسيلتين غيره من وسائل الإثراء هما(الترادف والمشترك اللفظي» لان الألفاظ يمكن إضافتها والانتقال بها من الخاص إلى العام كما هو حال الصفات في الترادف.

ثانيا: الترادف في اللغة العربية

إن الترادف في اللغة هو امر طبيعيٌّ الوجود كونه مظهرا من مظاهر تطورها ونمو مفرداتها، فضلا عن حاجة الناس له في مقتضيات العملية التواصلية والفهم لها. فكان من الطبعي أن نجد ألفاظاً كثيرةً لتفسير المعنى الواحد حتى وإن بدت بعض معاني هذه الألفاظ المترادفة بهيأة صفات فيما بعد، وتمثلت بألفاظ عدّت كثرتها من الدواهي[2].

فالمترادف إذن، هو التعبير عن الشيء الواحد بلفظين مختلفين أو اكثر. وأول من أشار إلى هذا المصطلح سيبويه حينما قسم علاقة الألفاظ بالمعاني على ثلاثة أقسام[3].

١ .اختلاف اللفظين لاختلاف المعنيين، وهذا امر طبيعي الوجود في اللغة كقولنا: فرس، شجر، بيت، رجل.....

٢..اتفاق اللفظين واختلاف المعنى، نحو الجون الأبيض، والجون الأسود

٣.اختلاف اللفظين والمعنى واحد نحو: الناس والأنام، والذئب والسيد، وذهب

---

١. ينظر مَجَازُ القُرآنِ خصَائصهُ الفَنيَّة وبَلاغَته العَربيَّة:٦٠-١٦

٢. ينظر الصاحبي:٦٥-٦٦، دراسات في فقه اللغة :صبحي الصالح:٢٩٤.

٣. ينظر الكتاب:٧:١-٨.

ومضى..

فهو التوسع باللفظ على حساب المعنى، أو اختلاف اللفظ واتفاق معناه. أو الألفاظ المترادفة والمتقاربة في المعنى.

وبدأ جمع تلك الألفاظ والاهتمام بها مذ شرع اللغويون الأوائل في جمع اللغة والنظر في ألفاظ القران الكريم وتفسيرها، وكان العمل في بداية الأمر عملا تقريبيا أي ان الجمع لا يعنى كثيرا بالتدقيق في تحري عن النوع من هذه الألفاظ، ولعل هذا ما قاد إلى توسيع دائرة المترادف فيما بعد.[1] وقد بالغ بعض اللغويين في جمع بعض الألفاظ التي لا تمت للألفاظ المترادفة بصلة واصبح ذلك من قبل الألفاظ المفتعلة، على سبيل المثال كان الأصمعي عبد الملك بن قريب«٢١٦هـ» يفخر بأن يحفظ للحجر «سبعين»اسما[2].

جامعوا الألفاظ المترادفة

نورد بعض من صنف وعُني بجمع المترادفات من القدماء والمحدثين:

١. أبو عبيد معمر بن المثنى «٢١٠هـ» ، «أسماء الخيل» و«كتاب السيف»
٢. الأصمعي عبد الملك بن قريب«٢١٦هـ»، «أسماء الخمر» و«ما اختلف لفظه وتفق معناه».
٣. أبو حاتم، سهل بن محمد بن عثمان السجستاني«٢٥٥هـ»، «كتاب السيوف والرماح».
٤. أبو الفضل العباس بن الفرج بن علي الرياشي «٢٥٧هـ»، «ما اختلفت أسماؤه من كلام العرب»
٥. أبو عبد الله الحسين بن احمد بن خالويه«٣٧٠هـ» «أسماء الأسد» و«أسماء الحية»

---

١. ينظر مدخل إلى فقه اللغة:٢٩٤.

٢. ينظر:المزهر:١:٣٢٥.

٦. أبو الحسن الرماني«٣٨٤هـ»، «الألفاظ المترادفة والمتقاربة المعنى»
٧. أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري«٥٧٧هـ»، «قبسة الأريب في أسماء الذيب»
٨. أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي«٨١٧هـ»، «أسماء النكاح»
٩. السيوطي جلال الدين«٩١١هـ»، «الإفصاح في أسماء النكاح»
١٠. إبراهيم اليازجي «نجعة الرائد وشرعة الوارد في المترادف والمتوارد»
١١. رفائيل نخله اليسوعي«قاموس المترادفات والمتجانسات»

الترادف بين الإثبات والإنكار:

لاشك ان ظاهرة الترادف في اللغة كأي من الظواهر اللغوية التي مسها الخلاف وكثُر الجدل حولها ولعل هذا الأمر «اعني الخلاف في مسائل اللغة والنحوي والتصريف» مرتبط بالعقلية العربية اللغوية التي بنيت أساسا على الرفض تارة والتشكيك تارة أخرى، ثم تعود من حيث ما بدأت، لأننا أوجدنا الحجة على من انكر الترادف وهذا ما ورد على ألسنتهم من مقولات واللفاظ تشي تناقضهم، ولكي نكون اكثر دقة لنقف عند ابن الأعرابي«٢٣١هـ» الذي انكر الترادف في اللغة قال: «كلُّ حرفيين أوقعتهما العرب على معنى واحد، في كل واحد منهما معنى ليس في صاحبه ربما عرفناه فأخبرنا به وربما غمض علينا فلم نلزم العرب جهله»[1] ثم أوجدناه يفسر الشعر بالمعنى، ويستغرب لمن ينكر عليه ذلك، ويستشهد لمسلكه هذا بالقران والحديث، قال ابن جني«٢٩٩هـ»: «اخبرنا أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي

١. ينظر الأضداد لابن الانباري:٧.

العباس احمد بن يحيىٰ قال: انشدني ابن الأعرابي:

وموضع زبن لا أريد مبيته كأني به من شِدة الروع آنس

فقال له شيخ من أصحابه: ليس هكذا انشتنا، إنما انشتنا: وموضع ضيق، فقال: سبحان الله ! تصحبنا منذ كذا وكذا، ولا تعلم أن الزبن والضيق واحد وقال الله تعالىٰ وهو اكرم قيلا: ((قل ادعوا الله أو ادعوا لرحمن أيما تدعوا فله الأسماء الحسنىٰ» الاسراء:١١٠ وقال رسول الله (ص): (نزل القران علىٰ سبع لغات كلها شافٍ كافٍ» »[1].

فضلا عن ذلك وجدنا إقراره الفعلي للترادف في قوله عن العمامة «يقال للعمامة: هي العمامة، والمشوذ، السِّب، والمقطعة، والعِصابة، والعِصاب، والتاج، والمكورة» [2].

اما أبو العباس ثعلب «٢٩١هـ» وهو تلميذ ابن الأعرابي فيرىٰ ان كل ما يظن من المترادفات إنما هو من المتباينات التي تتباين في الصفات، كالإنسان والبشر، فالأول موضوع له باعتبار النسيان أو انه يؤنس، والثاني باعتبار انه بادي البشرة[3].

وعلىٰ الرغم من ترسمه آثار شيخه في الإنكار إلا انه وقع فيما وقع فيه شيخه من ذكره للألفاظ بمعنىٰ واحد، قال: «ثوبُ خلق، وسمل، وشبارق، ومزق، وطرائق، وطرايد، ومشقز..... »[4].

اما أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري«٣٢٨هـ» فتابع ابن الأعرابي وتمسك بمذهبه، القائل بان الأسماء سميت لعلة ظاهرة كانت أم خفية، لان مكة عنده

١. الخصائص:٢:٤٦٩.
٢. المزهر:١:٤١٠.
٣. ينظر المصدر نفسه:١:٤٠٣.
٤. المصدر نفسه:١:٤١١

سميت بهذا الاسم لجذب الناس إليها، والكوفة لازدحام الناس بها، والبصرة للحجارة البيضاء الرخوة فيها [1]، وابن الأنباري لم يختلف عن سابقيه في إقرارهم الفعلي للترادف حينما وقف عند تقسيم الألفاظ وأنواعها، قال: «..والضرب الآخر ان يقع اللفظان المختلفان على المعنى الواحد، كقولك: البُر والحنطة، والعير والحمار، والذئب والسِّيد، وجلس وقعد، وذهب ومضى» [2].

أما بن فارس«٣٩٥هـ» الذي انكر الترادف في اللغة وسلك مسلك سابقيه من العلماء المنكرين، فقال: «ويسمى الشيء الواحد بالأسماء المختلفة نحو السيف والمهند والحسام. والذي تقوله في هذا: إن الاسم واحد وهو السيف وما بعده من الألقاب والصفات ومذهبنا ان كل صفة منها فمعناها غير معنى الأخرى..... » [3] ومع إنكاره نجده يورد ألفاظاً مختلفة ثم يفسرها بمعنى واحد، نحو المعطس والمرسن والراعف للأنف، ونجده يفخر باتساع العربية على اللغات بقوله: «ومما لا يمكن نقله البته أوصاف السيف والأسد والرمح، وغير ذلك من الأسماء المترادفة، ومعلومٌ ان العجم لا تعرف للأسد اسما غير واحد، فأما نحن فنخرج له خمسين ومئة اسم» [4].

أما ابن درستويه«٣٤٧هـ» فقال: «محال ان يختلف اللفظان والمعنى واحد كما يظن كثير من اللغويين والنحويين وإنما سمعوا العرب تتكلم بذلك على طباعها وما في نفوسها من معانيها المختلفة وعلى ما جرت به عاداتها وتعارفها ولم يعرف السامعون لذلك العلة فيه والفرق فظنوا انهما بمعنى واحد..... » [5].

نجد ابن درستويه لم يقف عند علة التسمية والفروق في اصل الوضع عند ابن

---

١. ينظر نص ابن الأنباري في الأضداد :٧-٨.

٢. الاضداد:٦-٧.

٣. الصاحبي:١١٤-١١٥.

٤. الصاحبي:٢١.

٥. المزهر:١:٣٨٦

الأعرابي وتابعيه، بل زاد على ذلك حكمة الواضع، استنادا إلى ان اللغة توقيف، وان واضعها حكيم عليم ودليل ذلك قوله تعالى«وعلم ادم الأسماء كلها»، علما ان الآية لا دليل فيها على توقيف اللغة[1] والى جانب ذلك يرى ان القول بالترادف ينافي العقل والقياس، علما ان اللغة والنظر في ظواهرها اللغوية لا تؤخذ بالمنطق العقلي والحكمة لان ذلك لا يصدق على كثير من الظواهر اللغوية كونها يتعارضان مع الواقع اللغوي[2] ويعتقد الأستاذ محمد نور الدين المنجد أن ابن درستويه وضع يده على أسباب جوهرية لحدوث الترادف حسب النهج الوصفي منها:

١. الخطأ في الفهم والتأويل.
٢. كثرة استعمال التشبيه.
٣. اختلاف اللغات.

إذ يفهم من هذا ان تكون دلالة اللفظة صحيحة حقيقية في قبيلة واحدة.[3] وممن انكر الترادف أبو هلال العسكري«٣٩٥هـ»، وقد وضع لهذا الغرض كتابه«الفروق في اللغة» قال فيه: «ان الاسم كلمة تدل على معنى دلالة الإشارة، واذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف، فالإشارة اليه ثانية وثالثة غير مفيدة، وواضع اللغة حكيم لا يأتي فيها بما لا يفيد، فان أشير منه في الثاني والثالث إلى خلاف ما أشير اليه الأول كان ذلك صوابا، فهذا يدل على ان كلّ اسمين يجريان على معنى من المعاني وعين من الأعيان في لغة واحدة، فان كلّ واحد منهما يقتضي خلاف ما يقتضيه الآخر.....»[4].

ولكن أبا هلال العسكري صنف كتابا ذكر فيه من المترادفات الشيء الكثير اسمه «التلخيص في معرفة أسماء الأشياء» يقول في احد تضاعيفه: «الحُلبُوب، و الحُلكوك،

---

١. ينظر أقوال العلماء في هذه الآية في البحر المحيط لابي حيان الاندلسي:١:١٤٥-١٤٦.
٢. الترادف في اللغة، حاكم الزيادي:٢٠٧
٣. ينظر الترادف في القران الكريم:٤٨.
٤. الفروق في اللغة:١٣

والغِربيب، والمُسحنكك، والحالك، والمُحلولك.....كل ذلك الأسود»[1].

بل وجدناه يذكر الترادف في كتابه الفروق ويذكر أمثلة قرآنية قال: «وعندنا ان قوله تعالى (آثرك الله علينا))[يوسف/ ٩١] معناه انه فضلك الله علينا... »[2].

ان النظر في مقولات المنكرين نلحظ ثمة تناقضا قد وقعوا فيه، لانهم قد اقروا الترادف بشكل عملي حينما ذكروا طائفة من الألفاظ المترادفة على الرغم من إنكارهم النظري للترادف، وعلل الأستاذ محمد نور الدين هذا التناقض الذي وقف عنده الدكتور حاكم الزيادي، بان المنكرين توصلوا ببعد نظرهم إلى ما توصل اليه علم اللغة الحديث الذي امعن النظر في هذه المسالة ففرق بين الترادف الكامل وأشباه الترادف فانكر الأول واقر الثاني، ولا يعدُّ ذلك من التناقض وإنما هي النظرة الموضوعية للظاهرة بمختلف مستوياتها[3].

والحق في ذلك لم نلحظ أي إشارة من المنكرين القدماء في حديثهم عن الترادف بانه يقسم على قسمين تام وغير تام وأجازوا احدهما دون الآخر، بل جاء رفضهم وعدم الإقرار منهم بهذه الظاهرة، وهذا واضح من خلال العلل التي اعتلوا بها ولاسما قولهم بان الواضع واحد، أو ان الأسماء سميت لعلة، أو اذا أشير إلى الشيء مرة واحدة فعرف، فالإشارة اليه ثانية وثالثة غير مفيدة.

أما من اثبت التَّرادف فقد ذهب إلى:

١. إنها ظاهرة معروفة في اللغة. وشواهدها معروفة في العاجم والكب اللغوية.
٢. الترادف نجم عن تعدد اللهجات العربية القديمة.
٣. وجوده ضروري لكثرة الوسائل إلى الإخبار عما في النفس، فانه ربما عسر استعمال احد اللفظين والنطق به أو نسي احدهما، فوجدوا

---

١. التلخيص:٢٣:١.
٢. الفروق:١١٨.
٣. ينظر الترادف القران:٥٢.

المترادفات لتعين على بيان القصد.

٤. ان الترادف واقع في اللغة لاحتياج أهل اللغة إلى الشرح والتفسير، «لا ريب فيه، لا شك فيه» «إني أريد أن أُنكحك إحدى ابنتي » أي أُزوجك.

٥. في الترادف إتاحة للتوسع في سلوك الفصاحة وأساليب البلاغة في النظم والنثر، قال الحطيئة:

إلا حبذ هندٌ وارضٌ بها هندُ وهندٌ أتى من دونها النأي والبعدُ [١].

ومن علماء العربية الذين اثبتوا الترادف: أبو علي الفارسي«٣٧٧هـ» فقد كان يستحن الترادف ويعجب به، وما نقل عنه بانه انكر الترادف مستدلين على ذلك بحواره مع ابن خالويه حينما قال ابن خالويه: «احفظ للسيف خمسين اسما فتبسم أبو علي، وقال: لا احفظ له إلا اسما واحدا وهو السيف. قال ابن خالويه: أين المهند والصارم و.....فقال أبو علي: هذه صفات. »[٢] ففيه نظر لأنه هنا فرق بين الاسم والصفة، وفي موضع آخر يقول: «ومن أسماء الحاجة عنده: الحوجاء، واللوجاء، والإرب، واللُّبانة، والتَّلية.. »[٣] وكد ابن جني إثبات شيخه للترادف قال: «كان أبو علي رحمه الله اذا عبر عن معنى بلفظ ما ولم يفهمه القارئ عليه، وأعاد ذلك المعنى بلفظ غيره ففهمه يقول: هذا اذا رأى ابنه في قميص احمر عرفه، فان راه في قميص كحلي لم يعرفه»[٤].

أما ابن جني فقد كان على راس القائلين بالترادف والمدافعين عنه، إذ جعله ميزة للعربية تشُرف بها، ويراه من خصائص العربية[٥].

---

١. ينظر :مدخل إلى فقه اللغة:٢٩٤.

٢. المزهر:١:٤٠٥.

٣. الخصائص:٢:١٢٩.

٤. المصدر نفسه:٢:٤٧٠.

٥. ينظر الخصائص:٢:١١٥-١٢٥.

ويرىٰ ابن جني في استعمال اللفظين وتساويهما في لغة العربي مرده إلىٰ امرين:

أما إنها من لغة قومه وهو الأرجح وفائد ذلك التوسع في أوزان الشعر وسعة التصرف في بديع النثر، وفي هذا ردٌّ علىٰ من انكر الترادف زاعما انه لا فائدة منه.

وأما ان تكون احدهما لغة قومه، والثانية مستفادة من قبيلة أخرىٰ، لكنها لصقت به لطول عهدٍ، وكثرة تكرارٍ، فتساوت مع لغته[1]

أما في غلبة احد المترادفين علىٰ الآخر في استعمال العربي فيعود إلىٰ احتمالين: الأول: ان اللفظة الكثيرة الدوران علىٰ لسانه لغةٌ له ولقومه، والقليلة الاستعمال مستفادة من قوم آخرين. أما الثاني: فان اللفظين جميعا من لسان قومه ولكن القليلة منهما ضعيفة في نفس العربي شاذة عن قياسه[2]

أسباب الترادف:

١. الوضع اللغوي الأول: وهو ما تواضعه العرب طلباً للحاجة، وسعة تصرف أقوالها.
٢. تداخل اللهجات: أي ما تواضعت القبائل العربية من ألفاظ علىٰ معنىٰ واحد في السان العربي، واجتمعت هذه الألفاظ لشخص واحد من هذه القبيلة أو تلك.
٣. الاقتراض اللغوي: وهي الألفاظ الوافدة علىٰ لغة العرب، مثلا: الياسمين «في العربية» والسمسق، و السِّجلاط، والرصاص «اعجمي» والصّرفان «عربي»، الهاون «اعجمي»، والمنحاز، والمهراس «عربي»، المسطح والمربد، والجرين والمِربد «أهل البصرة ونجد»، والجوخان «فارسي».
٤. التطور اللغوي: ويدخل فيه _القلب نحو: جبذ وجذب، هجهج به وجهجه به «صاح به»

---

١. ينظر المصدر نفسه: ١:٣٧٣

٢. ينظر الخصائص:١:٣٧٣

الإبدال: نحو: سراط، و صراط، وزراط.

_كثرة استعمال الصفة وتناسي ملمحها الدقيق في الوصف يقود إلى تحولها إلى الاسم يضاف إلى الاسم الأصلي مثلا «الحسام».

_تخصيص الدلالة، مثلا«اسكاف» تدل على كل صانع، أصبحت تدل على«الخراز» أو «الخفاف».

_المجاز، وهو ما نقل عن طريق المجاز، مثلا«الوغى» الصوت في الحرب اصبح مرادفا للحرب.

آراء المحدثين العرب:

يرى الدكتور على وافي والدكتور اميل يعقوب ان العربية تمتاز بثرائها على أخواتها السامية، بل تعد من اغنى لغات العالم بالمترادفات[1] أما إبراهيم أنيس فيرى الترادف واقعا في العربية المشتركة وفي القران الكريم، ويأتي بأمثلة على ذلك منها: آثر وفضل، وحضر وجاء، وبعث وارسل، ومثوى ومأوى، وبارئ وخالق[2] أما رمضان عبد التواب فيرى عدم صحة الإنكار جملة مع من انكر، وإنما يجب الاعتراف بان بعض ما يتوهم انه من المترادف هو غير مترادف، وان أهل اللغة قد تساهلوا في كثير من المفردات بعدها من المترادف، وهذا لا يعني إنكار المترادف كله[3] أما الدكتور حاكم الزيادي فيرى أنَّ الترادف واقعا في اللغة العربية ولا سبيل إلى إنكاره، وهو موضوع ينميه التطور ويدعمه الاستعمال ويشهد به الواقع اللغوي[4].

---

١. فقه اللغة وافي، :١٦٢ وفقه اللغة العربية وخصائصها، يعقوب:١٧٤

٢. في اللهجات العربية:١٧٥

٣. فصول في فقه اللغة:٣١٥

٤. الترادف في اللغة:٣٠٦

وقد اشترط بعضهم شروطا لوقوع الترادف في اللغة منها:

١. الاتفاق في المعنى بين الكلمتين اتفاقاً تاماً:

فمثلاً إذا فهم العربي من كلمة «جلس» شيئاً لا يستفيده من كلمة «قعد» فهذا يُعتبر غير ترادف.

٢. الاتحاد في البيئة اللغوية: بحيث أن تنتمي الكلمتان إلى لهجة واحدة أو مجموعة منسجمة من اللهجتان، إلا أنّ رمضان عبدالتواب اشترط بالكلمتين أن تنتمي إلى لهجةٍ واحدة باعتبارها بيئة لغوية منفصلة أو إذا كانت ضمن اللغة المشتركة فهي لبيئة لغوية منفصلة عن اللهجات الأخرى.

٣. الاتحاد في العصر: فعند قياس كلمتين بالترادف، فيجب النظر إليهما بكونهما استُعملتا في نفس العصر، أي بنظرةٍ وصفيةٍ لا على أساس النظرة التاريخية.

٤. ألا يكون أحد اللفظين نتيجة تطوّر صوت آخر: مثال «الجثل والجفل» فكلاهما النمل ، ويمكن أن تكون إحدى المفردتين متطورة صوتياً عن الأخرى

وبهذه الشروط حدّ المحدثون من كثرة الترادف والغلوّ فيه حتى صارت المترادفات بقدرٍ مقبول حتى كأنهم أدركوا الاضطراب والخلط في هذه المسألة[1].

آراء اللغويين الغربيين:

بلوم فليد: يقول إننا ندعي ان كل كلمة من كلمات الترادف تؤدي معنى ثابا مختلفا عن الأخرى، لذا لا يوجد شيء اسمه ترادف حقيقي و«ستورك» يرى ان كل كلمة لها تأثير عاطف، وتملك تأثيرا إشاريا، و هذا لا تجد كلمات مترادفة. و«لايبن» يقول اذا كان الترادف مرهونا بالسياق فمن غير الممكن ان تجد تعبيرين في أي لغة مترادفين. و«جود مان» يرى ان اللفظين لا يمكن ان يحل احدها محل الآخر دون

١. الترادف في اللغة :٦٥-٦٦ ، وانظر فصول في فقه اللغة:٣٢٢

تغير الدلالة الحقيقية. و«هاري» ان اشتراط التماثل التام بين المفـردات ينفـي وجـود الترادف، ولكن قد يكون هنالك تشابه إلى حد كبير بين بعض المفردات[1].

إثبات الترادف عند المشتغلين بعلوم القران

ان إثبات الترادف عند المشتغلين بعلوم القران غير مقصود لذاته بل كـان وسـيلة عندهم في الحديث عن بعض علوم القران وإعجـازه، ولإثبـات الـترادف عنـد مـن اثبته طريقتان:

- **الأولى: الترادف في الأحرف السبعة،**

وهو الحد الأقصى المحتمل من المترادفات لكل لفظ من ألفـاظ القـران الكـريم، أي عدد الأوجه التي تقرأ بها الكلمة، وهذا يعني ان ثمـة أوجـه مـن المعـاني المتفقـة بالألفاظ المختلفة[2].

ولكن يبقى ان ننبه على انه ليس لاحد ان يستبدل لفظا بلفظ من عند نفسه، بل ان هذه الأحرف أو المترادفات وردت عن النبي (ص)، وقد عرضـها عـلى جبريـل(ع) على الوجه الذي فيه الإعجاز [3]

من تلك الأحرف التي قُرأ بها:

«كالعهن المنفوش»	«كالصوف المنفوش»	عن ابن مسعود
«مشوا فيه»	«مرّوا فيه»،«سعوا فيه»	عن أبي
«انظرونا نقتبس من نوركم»	«أخّرونا» ،«أمهلونا»	عن ابن مسعود

١. ينظر: علم الدلالة . احمد مختار:٢٢٤-٢٢٧

٢. ينظر البرهان في علوم القران:١:٢٢٠، والجامع لأحكام القران:١:٤٢

٣. المحرر الوجيز لابن عطية:١:٦٠-٦١

«طعام الأثيم»	«طعام الفاجر»	ابن مسعود
«ساوىٰ بين الصدفين»	«...بين الجبلين» في لهجة تميم	ابن مسعود
«أصوب قيلا»	«أقوم قيلا»«أهيأ قيلا»	عن انس بن مالك عن النبي(ص)

- **الثانية: الترادف من حيث التوكيد ويقسم على قسمين:**

اللفظي، وهو تقرير معنىٰ الأول بلفظه أو مرادفه. ومثاله:

«فجاجا سبلا»	الانبياء:٣١
(ضيقا حرجا»	الانعام:١٢٥
(غرابيب سود»	فاطر:٢٧

أما المعنوي فقد ذكره الزركشي، وذكر انه يحسن بالواو أو بأو التي نابت عن الواو، أو بثم الذي أجازه الفراء[1].

مثال ذلك:

(فلا يخاف ظُلما ولا هضما»	طه:١١٢
(لا تبقي ولا تذر»	المدثر:٢٨
(شرعةً ومنهاجا»	المائدة:٤٨
(إنا أطَعنَا سادَتَنا وكُبَراءَنا»	الأحزاب:٦٧
(عذرا أو نذرا»	المرسلات:٦
(نشوزا أو اعراضا»	النساء:١٢٨
(استغفروا ربكم ثم توبوا اليه»	هود:٥١

١. ينظر البرهان:٢:٤٧٦

أما الأمر الآخر فهو النظر إلى المترادف على انه احد أنواع المتشابه في القران الكريم، وهذا ما يتضح في إيراد القصة الواحدة في صور شتى وفواصل مختلفة.

(ما ألفينا عليه آباءنا»	البقرة	«وجدنا..... »	لقمان
(فانفجرت»	البقرة	(فانبجست»	الأعراف
(فأزلهما الشيطان»	البقرة	(فوسوس لهما الشيطان»	الأعراف
أنّى يكونُ لي ولدُ»	آل عمران	أنّى يكونُ لي غلامُ	مريم
ويوم يُنفخ في الصور ففزع»	النحل	(.....فصعِق	الزمر

فالذين اثبتوا هذه الظاهرة في القران واستدلوا بتلك الآيات القرآنية دعتهم الحاجة إلى فهم النص القرآني وتفسير مفرداته وتقريب معانيه وتوضيح الغامض من ألفاظه.

ومن المحدثين الذين ذهبوا إلى الإقرار بوجود الترادف القران الكريم الدكتور صبحي الصالح، إذ يرى ان القران نزل بلغة قريش المثالية يجري على أساليبها وطرق تعبيرها، وقد أتاح لهذه اللغة طول احتكاكها باللهجات العربية الأخرى اقتباس مفردات تملّك أحياناً نظائرها ولا تملك منها شيئاً أحياناً أخرى، حتى إذا أصبحت جزءاً من محصولها اللغوي فلا غضاضة أن يستعمل القرآن الألفاظ الجديدة المقتبسة إلى جانب الألفاظ القرشية الخالصة القديمة[1].

- **أما من انكر الترادف في القران**

فتفاوتت مقولاتهم فمنهم من يرى أنّ ثمة ألفاظاً أحسن من ألفاظ، ومعناها في اللغة واحد، وهو بذلك لا ينكر الترادف، وإنما يؤثر بعض الألفاظ على بعض، فالإنكار هنا في تساوي الفصاحة لا المعنى. وبهذا يرى الزركشي- أن من فصاحة القرآن اختلاف الكلام باختلاف المقام فلكلّ موضع ما يليق به ولا يحسن بمرادفه.

و منهم من يتحرّج من القول بالترادف في بعض الألفاظ في كتاب الله يؤثر

١. دراسات في فقه اللغة:٢٩٩.

الفروق بين ما يُظنُّ من المترادفات كالفرق بين الخوف والخشية.

وفريق ثالث يُنكر الترادف إنكاراً تاماً، مثل ابن الأعرابي الذي بينا رايه من قبل، والأصفهاني الذي ذكر في مقدمته أنه يهدف بكتابه أن يحقّق من الألفاظ المترادفة على المعنى الواحد وما بينهما من الفروق الغامضة[1].

ومن العلماء الذين أنكروا بنت الشاطئ، فهي تنكره باللغة العربية وأيضاً في القرآن ما لم يكن الترادف ناتجاً عن اختلاف اللغات أو القرابة الصوتية[2] وكذلك كان للدكتور عفيفي محمود عفيفي رأياً بذلك، فقد أثبت بالأدلّة العلمية أنه لا ترادف بين ألفاظ البصر والنظر والرؤية وأنّ لكلّ منها مجال استعمال محدّد في القرآن الكريم[3].

- **أمثلة للألفاظ مترادفة في القرآن الكريم:**

- أتى ، جاء:

أتى وجاء: يذكر ابن فارس في الإتيان أنه يدلّ على مجيء الشيء وصاحبه وطاعته[4] وفي لسان العرب جاء بمعنى الإتيان، والإتيان بمعنى جاء[5] أي أنه لم يفرّق بينهما، والأصفهاني يقول: الإتيان المجيء بسهولة ويقال للمجيء بالذات وبالأمر وبالتدبير[6]. ويرى كذلك أنّ المجيء أعمّ و الإتيان قد يقال باعتبار القصد، وإن لم يكن منه الحصول، والمجيء يقال اعتباراً للحصول، وبهذا وردتا في القرآن، بقوله تعالى ((إذ قال لأهله إني آنستُ ناراً سآتيكم منها بخبرٍ أو آتيكم بشهابٍ قبسٍ لعلّكم تصطلون، فلما جاءها نودي يا موسى... ». سورة النمل:٧-٨

---

١. المفردات في غريب القرآن:٦

٢. الإعجاز البياني ومسائل ابن الأزرق:١٩١

٣. ينظر: مقالته «أسرار بيولوجية في ألفاظ قرآنية" نشرت في مجلة منار الإسلام الإماراتية عدد جمادى الأولى ١٤١٩هـ.

٤. مقاييس اللغة:١:٤٩(أتى.

٥. لسان العرب: (جيء. و(أتي.

٦. المفردات: (أتي.

وتعليقاً على هذه الآية ذكر محمد المنجد أنّ الإتيان تحيط به ثلة من معاني الغموض «الشك والجهل وعدم القصد» والمجيء تحيط به معاني العلم واليقين وتحقّق الوقوع والقصد[1].

ومن خلال رأيه نجد أنه ذكر في الآية في بدايته «سآتيكم» قبل الوصول إلى النار لأنه لديه شك بالوصول والحصول على شهابٍ قبس ثمّ بعد الوصول إليها قال الله تعالى «جاءها» أي تحقّق اليقين بالوصول إليها

وكذلك في قوله تعالى: ((قال إن كنتَ جئتَ بآيةٍ فأتِ بها إن كنتُ من الصادقين» سورة الأعراف:١٠٦ فالمجيء بالآية ذُكر بحقّ موسى عليه السلام وما من شكّ أنه كان مستيقناً من تلك الآية، أما الإتيان بها فكان طلباً من فرعون على وجه التحدي وذلك يدلّ على شكٍّ في نفس فرعون [2] وقوله تعالى: «ولا يأتونك بمثلٍ إلا جئناك بالحقِّ وأحسن تفسيراً» كانت المقابلة بالإتيان بالمثل وبالمجيء بالحق، ومقابلة المثل بالحق، تدلُّ على أنّ المثل باطلٌ وهذا الضلال أصله الجهل بينما الحق علمٌ ويقين[3].

وقوله تعالى: ((ولولا أجلٌ مسمّىً لجاءهم العذاب وليأتينهم بغتةً» سورة العنكبوت:٥٣ فمجيء العذاب أمرٌ محقّق، أما وقت التنفيذ فغيبٌ مجهول[4].

- **آنس، أبصر، رأى، نظر**
- **آنس:**

يقول ابن فارس: «الهمزة والنون والسين أصلٌ واحد وهو ظهور الشيء، وكلّ شيءٍ خالف طريقه التوحّش»[5] ويرى الراغب الأصفهاني، في قوله تعالى ((فإن آنستم منهم رُشدا))[٨٤] أنه بمعنى أبصرتم أُنساً بهم[6]. وبهذه الآية يقول ابن

---

١. الترادف في القرآن:٢:١٤٦

٢. الترادف في القرآن:٢:١٤٨

٣. نفس المصدر:٢:١٤٩

٤. الترادف في القرآن :٢:١٥٠

٥. مقاييس اللغة (أنس. :١:١٤٥

٦. المفردات :(أنس.

حيان: «إن آنستم أي أحسستم، والنار على بُعد لا تُحسّ إلا بالبصر، و الإيناس أعمّ من الرؤية، لأنك تقول: «آنستُ من فلانٍ خيراً»[1].

وذكر محمد المنجد في كتابه أنه يميل إلى أنّ الإيناس إحساس بما يؤنس به، قد يكون هذا الإحساس عن طريق حاسة البصر أو عن غيرها[2] وبذلك اتبع رأي أبي هلال العسكري[3].

- **أبصر**

يقول ابن فارس: «الباء والصاد والراء: أصلان: أحدهما العلم بالشيء وأصل ذلك كلّه وضوح الشيء، ويقال: بصرتُ بالشيء إذا صرتُ به بصير «عالماً» وأبصرته إذا رأيته»[4].والأصفهاني يقول «إنّ البصر يقال للجارحة وللقوة التي فيها»[5].ويبيّن محمد المنجد أنّ الإبصار قوة في العين تنقل صورة الأشياء فيدركها العقل، وتلك هي الرؤية، ثم يحصل العلم بالمرئي، فكأنها مراحل متتابعة، والإبصار مرحلة من تلك المراحل[6].

- **رأى:**

يقول ابن فارس: «الراء والهمزة والياء أصلٌ يدلّ على نظر وإبصار بعينٍ أو بصيرة، فالرأي ما يراه الإنسان في أمره... والرِّئي ما رأت العين من حالس حسنة»[7]. ومن قول ابن فارس استدلّ أنّ الرأي والإبصار لديه مترادفان، لكن حسب المراحل التي ذكرها محمد المنجد، نجد أنّ الرأي غير الإبصار لأنّ الرؤية مرحلة بعد الإبصار الحسي، فهو يدلّ على الإدراك.

---

١. البحر المحيط:٦:٢٣٠

٢. الترادف في القرآن :٢:١٨١

٣. الفروق اللغوية:٢٩

٤. مقاييس اللغة (بصر. :١:٢٥٣

٥. المفردات :(بصر.

٦. الترادف في القرآن:١٨٢

٧. مقاييس اللغة(بصر. :١:٣٥٢

- **نظر:**

ورد توضيحه عند اللغويين بانه عبارة عن تقليب الحدقة نحو المرئي التماساً لرؤيته، ولما كانت الرؤية من توابع النظر ولوازمه غالباً أجري لفظ النظر على الرؤية على سبيل إطلاق اسم على المسبب[1]. ويذكر الأصفهاني أنه يراد به التأمل، كما في قوله تعالى: «قل انظروا ماذا في السماوات» سورة يونس:١٠١ أي تأمّلوا[2]. ويبيّن أبو حيّان في تفسيره لقوله تعالى: «قال ربّ أرني أنظر إليك قال لن تراني ولكن انظر إلى الجبل فإن استقرّ مكانه فسوف تراني» سورة الأعراف:١٤٣

أرني بمعنى اجعلني متمكناً من الرؤية التي هي للإدراك، علمٌ أنّ الطلب هو الرؤية لا النظر الذي لا إدراك معه، فقيل: لن تراني ولم يقللن تنظر إليّ[3].

وبذلك تتبع رأي محمد المنجد بأنّ لفظ «آنس» له خصوصية لا نجدها في رأى وأبصر ذلك لأنّ الرؤية والإبصار عاماً في كلّ ما يظهر للعيان فالإبصار: قوة في العين والرؤية: دالّةٌ على الإدراك[4].

هذا الأمر يلزمنا الاعتناء بالمفردة القرآنية وتركيبها واستعمالها في اللسان العربي بما يُشرف السياق ويجلو الحكمة لا حسبما يقال دائما أنّه جرى على ألسنة العرب من شواذّ ومن تخريجات وتقديرات، فالرحيم ليس الرحمن، والكافر ليس المشرك، بل «الذي كفر » ليس هو «الكافر»، و«الذين أشركوا» ليسوا «المشركين» وعلى هذا لكل كلمة في السياق القرآني لها موقع خاص وغرض معلوم لان ميزة الترادف تفرض المساواة بحيث يصح لنا إبدال كلمة مكان أخرى وهذا غير جائز في القران الاعتقاد بحكمة النسيج القر آني على مستوى فرادة مفرداته ومواقعها وتراكيبها.

---

١. مقاييس اللغة(نظر. :٥:٤٤٤ وانظر المفردات (نظر. والفروق اللغوية:٨٦

٢. المفردات(نظر.

٣. البحر المحيط:٤:٣٨٣

٤. الترادف في القرآن:١٨١-١٨٣

- **ثالثا: المشترك اللفظي والأضداد:**

عُني اللغويون بالمشترك اللفظي عنايتهم بظاهرة الترادف، دون ان تثار حوله خصومات كتلك التي أوردناها عند دراستنا للترادف، وبدو ان ورود أمثلة من المشترك اللفظي في القران دفعت باللغويين والمفسرين ودارسي الإعجاز والبلاغة إلى الاحتفاء به ودراسته، بل عُدّ واحدا من وجوه إعجاز القران [1].

والمشترك اللفظي هو ما اتفق لفظه وأختلف معناه أي ان المباني مترادفة والمعاني مختلفة، وقد ذكر سيبويه المشترك اللفظي في الكتاب، إذ يرى من كلامهم اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين [2].

- **ومن الكتب التي عنيت بهذه الظاهرة:**

«كتاب الوجوه والنظائر» لمقاتل بن سليمان البلخي«١٥٠»

«كتاب الوجوه والنظائر» لهارون بن موسى الأزدي«١٧٠»

«ما اتفق لفظه وأختلف معناه من القران المجيد» للمبرد«٢٨٥»

«الأشباه والنظائر في الألفاظ القرآنية التي ترادفت مبانيها وتنوعت معانيها» للثعالبي «٤٢٩»

«الأجناس من كلام العرب وما اشتبه في اللفظ واختلف في المعنى» لابي عبيد القاسم بن سلام«٢٢٤».

ومن الكتب التي عنيت بدراسة اللغة العربية كتاب«ما اتفق لفظه وأختلف معناه» لابي العميثل الأعرابي «٢٤٠» ويضم هذا الكتاب ثلاثمئة كلمة، وكتاب «النجد فيما اتفق لفظه واختلف معناه» لكراع النمل «٣١٠»، ويضم تسعمئة كلمة «ينظر علم الدلالة:١٥٢»، وكتاب «مختصر الوجوه في اللغة» للخوارزمي

---

١. ينظر علم الدلالة احمد مختار عمر:١٤٨

٢. الكتاب:١:٢٤.

الكاتب«٣٨٧»، وهذا الكتاب هو اختصار لكتاب يقع في الفي ورقة لإسحق بن محمد الذي جمعه من كتاب الوجوه للأصمعي، والعين للخليل والمواقيت لغلام ثعلب والجمهرة لابن دريد الأزدي.

ولقد اقر اغلب اللغويين بوقوع المشترك ومن هؤلاء سيبويه، وابن فارس في باب«الأسماء كيف تقع على المسميات»، بان الأشياء الكثير تسمى بالاسم الواحد، والى ذلك ذهب الثعالبي في فقه اللغة وسر العربية، إذ أورد جملة من الأمثلة في فصل «وقوع اسم واحد على أشياء مختلفة».

أما من ذهب مذهبا مغايرا، وجعل من المشترك اللفظي ليس بظاهرة عامة ابن درستويه عبدالله بن جعفر«٣٤٧»، فهو ينكر ان يكون المشترك اللفظي موضوعا في الأصل، لما في ذلك من الإلباس، فلو جاز ان نضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين أو احدها ضد الآخر لما كان ذلك إبانة بل تعميه وتغطية، فاللغة موضوعة للإبانة عن المعاني. والذي يرد منه قليل نادر، ولعله يأتي في لغتين متباينتين أو لحذف وقع في الكلام حتى اشتبه اللفظان وخفي سبب ذلك على السامع[1].

والى ذلك ذهب أبو علي الفارسي «٣٧٧» حين ذكر ان اتفاق اللفظين واختلاف المعنيين ينبغي إلا يكون قصدا في الوضع ولا أصلا، ولكنه من لغات تداخلت أو تكون كل لفظة تستعمل بمعنى، ثم تستعار لشيء، فتكثر وتغلب، فتصير بمنزلة الأصل[2].

ويبدو أن وجود المشترك اللفظي بما له من خصائص في وضعه واستعماله في السياق، كان يوهم بعض الذين انكروه بأن في ذلك مفسدة لا تجوز ان تصدر عن واضع واحد، وهذا الرأي عائد إلى ان اللغات توقيفية.

أما الذين أقروه، فقد ذكروا أنه ممكن الوقوع لجواز أن يقع من واضعين، بأن

---

١. المزهر:١:٣٨٥.

٢. دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح:٣٠٤.

يضع أحدهم لفظا لمعنى، ثم يضعه الآخر لمعنى الآخر[1].

- **أسباب وقوع المشترك اللفظي:**

الاقتراض اللغوي: كأن تكون اللفظة المقترضة تشبه في لفظها كلمة عربية، لكنها ذات دلالة مختلفة، ومن ذلك كلمة «سور»، وهي في لغة العرب تعني الحائط، وفي لسان العجم تعني الضيافة، وبهذا المعنى وردة على لسان النبي(ص) حين قال: «يا أهل الخندق، قوموا فقد صنع جابر سورا» أي طعاما. وكذلك لفظة «حُب» في العربية تعني الوداد وفي الفرسية تعني الجرة.

القلب والإبدال يكونان سببا في وجود المشترك اللفظي. أي اتفاق كلمتين كانتا في الأصل مختلفتين، ثم حدث تطور فيهما فتحدت صورتهما اللفظية، كلفظة «حنك» التي تدل على السواد، وهي متطورة من «حلك» أي شدة السواد، قلبت فيه اللام نونا فهذه الكلمة تطابقت مع «حنك» الأصلية التي تدل على ما تحت الذقن من الإنسان.

التطور الدلالي عن طريق المجاز: فقد تنبه القدماء إلى ذلك حينما وقفوا على أشياء كثير منها:

العين، الجاسوس، الربيئة«الذي يرقب القوم»، الحر، سيد القوم، واحد الأخوة الأشقاء، هذا في باب التشبيه، أما في غيره، فيقولون: العين: هي الدينار، و اعوجاج في الميزان، وعين القبلة، ومطر ايلم كثير لا يقلع، وعين الركبة، وسحابة تأتي من جهة القبلة.

ومن ذلك «الهلال» :هلال السماء، و هلال الصيد، وقطعة الرحى.[2]

ولاشك في ان للمشترك اللفظي أثرا في تنمية ألفاظ اللغة العربية فهو يلبي الحاجة المتجددة للدلالة على معان تتولد باستمرار، وبات من الواضح ان أهل اللغة يميلون إلى التعبير عن المعاني المتعددة بكلمة واحدة لما لذلك من اقتصاد في بذل

---

١. ينظر المزهر:١:٣٦٩.

٢. المزهر:١:٣٧٢

الجهد، فضلا عن ان اللفاظ محدودة قاصرة عن الوفاء بمطالب التعبير ولا سيما في الأفكار المجردة[1]

أما الأضداد فهو نوع من المشترك اللفظي ويتصل به اتصالاً وثيقاً، لانَّ المشترك اللفظي يقع على شيئين ضدين وعلى مختلفين غير ضدين، فالذي يقع على الضدين: الجون، والجلل[2].

وقد اهتم اللغويون بهذه الظاهرة كونها ترد في القران الكريم، لذلك سعى بعضهم إلى بيان مقاصدها وتوضيحها لمن لا يعرف أسرار العربية، وفي ذلك ردٌّ على الشعوبيين الذي يرمون العرب بكل نقيصةٍ.[3]

إن لمعرفة متناكر الدلالة خيارين مشروعين، يمكن أن نأخذ بأحدهما دون الآخر:

الأول: يقتضي ان يكون مجيئه متغايرا بسبب الواضع على اختلاف، ونعني بالواضع مجموعة أشخاص، فالذي عناه الأول بالجون عناه الثاني ولكن على خلاف في التخصيص، والمقصود عند الطرفين هو اللون ولكن التغاير أو التضاد حاصل في تخصيص اللون، فهو عند الأول ابيض وعند الثاني اسود. أما معرفتنا بقصد المتكلم، يكون الجواب هو ان كلام العرب يصحح بعضه بعضا، ويرتبط أوله بأخره، ولا يعرف معنى الخطاب إلا باستيفائه واستكمال جميع حروفه...[4].

الثاني: إذ يحمل على محل التورية في التعبير بمقتضى حكمة الواضع الذي شاء أن يكون هذا الضرب ضربا للترميز إلى ما يخشى عليه من خصمٍ أو حسدٍ أو نَشْرِ ما كان متفقا على كتمانه، ناهيك بما لهذا الضرب البلاغي من نكتة لطيفة تقتضي التعبير عن الشيء السّيّء بالحسن، والأسود بالأبيض، والأعمى بالبصير، والجاهل بالعالِم،

---

١. المدخل إلى فقه اللغة:٢٨٦.

٢. ينظر المزهر :١:٢٨٧

٣. ينظر مقدمة ابن الأنباري في كتابه الأضداد

٤. ينظر كتاب الاضداد:٢

وربا يكون أساس وضعه بقصد التفاؤل بإصلاح الشيء[1].

- **الكتب المصنفة في الأضداد**

من صنف تحت عنوان الأضداد

محمد بن المستنير «قطرب» «٢٠٦هـ»

أبو زكريا، يحيى بن زياد الفراء «٢٠٧هـ»

أبو عبيدة معمر بن المثنى «٢١٠هـ»

أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي «٢١٦هـ»

أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي «٢٢٤هـ»

أبو محمد عبدالله بن محمد التوزي «٢٣٣»هـ

أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، ابن السكيت «٢٤٤هـ»

أبو حاتم سهل السجستاني «٢٤٨هـ»

أبو العباس احمد بن يحيى ثعلب «٢٩١هـ»

أبو بكر محمد بن القاسم بن الأنباري «٣٢٨هـ»

أبو الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي «٣٥١هـ»

أبو الحسن بن فارس بن زكريا الرازي«٣٩٥هـ»

أبو البركات عبد الرحمن بن الأنباري«٥٧٧هـ»

- **أما من صنف في إبطال الأضداد:**

ابن درستويه أبو محمد عبدالله بن جعفر بن محمد «٣٤٧هـ» الذي يؤمن بقدسية اللغة وحكمة واضعها وهو الله عز وجل، وأنه لا يمكن أن يضع الحكيم العليم ألفاظاً تكون سببا في الإلباس والتعمية، يقول: «ليس إدخال الإلباس في الكلام من الحكمة والصواب، وواضع اللغة عز وجل حكيم عليم، وإنما اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على معنيين مختلفين، أو أحدهما ضدّ

١. ينظر :قول أبي حاتم السجستاني في كتاب الاضداد:٩٩

الآخر، لما كان ذلك إبانة بل تعميه وتغطية»[1].

الحسن بن بشر المعروف بالآمدي«٣٧٠هـ»، فقد ذُكر له كتاب عنوانه «الحروف الأصول في الأضداد»، إذ سلك فيه سبيل ابن درستويه، وكان من متابعيه حتىٰ في منهجه الذي سعىٰ من ورائه إلىٰ إبطال الأضداد، إذ كان يرجع معنيي الضد إلىٰ معنىٰ واحد يصلح ان يكون أصلاً لكلا المعنيين، يقول«وأما ما ذكر من أن «دون» تأتي بمعنىٰ خلف وأمام، وأنها عند أهل العربية من الأضداد، مثل «وراء»، فقد أخبرتك أن معناها عند أهل اللغة «التقصير عن الغاية »، واذا كان الشيء وراء الشيء أو أمامه أو يمنة أو شأمة، صلح في ذلك كله ان تقول: هو دونه.....فليس هذا من الأضداد في شيء وإنما جعلها قوم من الأضداد لما رأوها تستعمل في هذه الوجوه لما فيها من الإبهام، وكذلك «وراء» إنما هي من المواراة و الاستتار، فما استتر عنك فهو وراء، خلفك كان أم قدامك... »[2].

إن المدقق في نصي ابن درستويه والآمدي يرىٰ بحثهما يقوم علىٰ أصول الكلمات في وضعها الأول، وليس إلىٰ ما ألت اليه فيما بعد، وهذه النظر تنسجم مع ما يسنىٰ حديثا بالمنهج التأريخي.

وهذا الإنكار حمل جماعة من اللغويين علىٰ الردِّ والقول بالتضاد، ومنهم ابن فارس الذي قال: «وأنكر ناس هذا المذهب وأن العرب تأتي باسم واحد لشيءٍ وضده...وهذا ليس بشيء، وذلك أن الذين رووا أن العرب تُسمي السِّيف مهنداً، والفرس، طرفاً، هم الذين رووا أن العرب تسمي المتضادين باسم واحدٍ، وقد جردنا في هذا كتابا ذكرنا فيه ما احتجُّوا به وذكرنا ردَّ ذلك ونقضه»[3].

وثمة من يرىٰ أن الشعوبيين الذين كانوا يزرون بالعرب ويرمونهم بكل نقيصة

---

١. المزهر:١:٣٨٥

٢. الصاحبي في فقه اللغة:٦٦-٦٧

٣. المصدر نفسه:٦٦-٦٧.

هم الذين قالوا، بعدما وقفوا على الأضداد، إن لغة العرب خاليةُ من الحكمة ومفتقرةٌ إلى الدقة والبلاغة في إطلاق الألفاظ وتحديد المعاني، وهؤلاء هم الذين أطلق عليهم ابن الأنباري في كتابه الأضداد «أهل البع والزِّيغ والإزراء بالعرب»[1] والواضح من هذا ان ابن الأنباري يريد ان يثبت حقيقة الأضداد والوجوه التي تنصرف إليها ليجيب عن الحجج التي أبداها الشعبيون، يقول: «لا يراد بها حال التكلم والإخبار إلا معنى واحد فمن ذلك:

كلُّ شيءٍ ما خلا الموتَ جلَل والفتى يسعى ويُلهيه الأمل

فدل ما تقدم قبل جلل وتأخر بعده على أن معناه: كلّ شيءٍ ما خلا الموت يسير ولا يتوهم ذو عقل وتمييز أن«الجلل» ها هنا معناه «عظيم»[2].

وعلى هذا الاعتبار ففكرة التضاد تجيء نتيجة للتطورات الحاصلة من الاستعمال والدلالات الجديدة، لذلك تعد دراسة الأضداد، كالمجاز، من الموضوعات اللغوية التي يجب ان تدرس من ناحية الدلالة التاريخية، وبهذا يمكن ان نردّ كثيرا مما عُدَّ من التضاد إلى هذه الحقيقة في التطور والاستعمال، واذا ما رجعنا إلى الألفاظ التي اشتهرت بالضدية، ندرك حقيقة هذا التطور الذي أفاد اللغة توسعا وشمولا[3].

- **أسباب نشأة الأضداد**

ما جرى بالوضع/ أي ان اصل الأضداد جرى بالوضع الأول للدلالة على معنيين متضادين، و هذا رأي ضعيف لم يقبله اللغويون كونه لا يتفق وقوانين تطور الدلالة.

اختلاف اللهجات/ ويشترط في ذلك ان يكون استعمال اللفظ في لغة واحدة «أي لهجة واحدة»، ويقوا ابن دريد: الشِّعب: الافتراق، والشِّعب: الاجتماع، وليس من

---

١. الاضداد:١

٢. الاضداد:٢

٣. في قفه اللغة العربية، محمد فريد عبدالله:٣٤٦-٣٤٧

الأضداد، وإنما هي لغة قومٍ [1].

الاقتراض اللغوي/ وهذا ليس بكثير في لغة العرب، ومثال ذلك كلمة«بَسْل» المستعارة من العبرية والآرامية وتدل فيهما على غير الصالح أو غير الجائز، وبذلك غدت تدل على الحلال كما هي في العربية وعلى الحرام بعد الاقتراض.[2]

جوانب صوتية/ من ذلك اتحاد كلمتين في صيغة من الصيغ يثير دلالة ضدية، مثل: ضاع: اختفى وظهر وضاع في الأصل جاءت من اصلين: ضيع: اختفى وضوع: ظهر فانقلبت الياء والواو إلى الفٍ، فأصبحت: ضاع.

ومثله في الإبدال / لمق: المحو و الإثبات، والأصل فيهما: لمق: محا.... نمق: كتب. فأبدلت النون لاما.

ومثله في القلب الكاني/ قالوا: تلحلح: أقام وذهب، فأن المعنى الثاني في الأصل لكلمة أخرى هي: تحلحل، ثم حدث قلب مكاني فقدمت اللام وأخرت الحاء.

الصيغة الصرفية / استعمال صيغة فعيل للفاعل وللمفعول نحو «الغريم» للدائن والمدين. و«القنيص» للقانص والمقنوص.

ما تبعثه العوامل النفسية والاجتماعية/ ما اطلق تفاؤلاً نحو: القافلة إذ تطلق على الجماعة الذاهبة مع ان الأصل هو إطلاقها على الراجعة من السفر، وكذلك كلمة «السليم» للديغ، و«المفازة» للصحراء والقياس «المهلكة»

ما اطلق لأجل التأدب، مثل كلمة«بصير» للأعمى و«المولى» للعبد.

ويلاحظ ان الخوف والحسد يدفعان إلى استعمال كلمات تصف الجميل بالقبح والحسن بالبشاعة، ومن ذلك إطلاق كلمة «بلهاء»على المرأة كاملة العقل، مع ان البله نقصان في العقل. وإطلاق لفظة الأعور على الحديد البصر، وهو في الأصل لمن

---

١. المزهر:١:٣٩٦

٢. علم الدلالة، احمد مختار:٢٠٥

ذهبت احدى عينيه[1].

وما يستعمل للتهكم كقوله تعالى ((فبشرهم بعذاب أليم))

وما يترشح عن الاستعمال المجازي، فكلمة «الناهل» تطلق على العطشان والريان على ما سيكون، لان الناهل هو العطشان الذاهب إلى الشراب.

وهناك إضافة إلى ما ذكر عوامل ترجع إلى سبل التطور الدلالي كالتخصيص، كلفظة «طرب» التي تخصصت بالدلالة على الفرح، وكذلك لفظة «المأتم» للنساء المجتمعات في الحزن.

- **رابعاً :المعرب والدخيل**

ومن سبل نمو الثروة اللغوية اللفظية المعرب والدخيل، لانهما يضيفان إلى اللغة عن طريق الاقتراض ألفاظا لم يكن الأهل اللغة بها عهد من قبل، ومسألة الاقتراض اللغوي امر مسلم به، لأنه يمثل ظاهرة إنسانية عامة تقوم على تبادل التأثير والتأثر[2].

فالمعرب هو لفظٌ استعارته العرب الخلص في عصر ما من أمة أخرى، واستعملوه في لسانهم، أي وضع في الصيغ والقوالب العربية.

أما الدخيل فهو لفظ أخذته العرب من غيرها من الأمم، دون تغييرٍ في وزنه، وقد يلحقه تحريفٌ طفيف في النطق[3].

ويبدو أن سبب هذا الاقتراض الذي لم يأتي غالبا عن طريق الاختلاط، وإنما عن

---

١. ينظر فصول في فقه اللغة:٣٥١

٢. دراسات في فقه اللغة:، صبحي الصالح ٣١٥

٣. ينظر فقه اللغة، علي وافي:١٩٩

طريق التجارة ورحلة الشعراء والزعماء في زمن متقدم عن الفتوحات الإسلامية. لذلك نلحظ كثيراً من الكلمات المعربة والدخيلة في الشعر الجاهلي، علما ان المستعمل من هذه الألفاظ المعربة له نظائر في لغة العرب لكن استعمالها جاء لأسباب عدَّةٍ منها ما يتعلق بطبعة اللفظ كخفته وكثرة دورانه في الاستعمال ولاسيما في لغة الشعراء ذات الانتشار الواسع بين القبائل.

- **المعرب في القران الكريم**

ذكر ابوعبيد القاسم بن سلام أن الناس اختلفوا في لغات العجم الواردة في القران «سجيل، المشكاة، اليم، الطور، أباريق، استبرق» فذهب فريق إلى أن فيه أحرفا «كلمات» كثيرة بلغات العجم، على حين ذهب الفريق الآخر إلى ان القران ليس فيه من كلام العجم شيء، ومن أدلتهم: قوله تعالى «قرآنا عربيا» و«بلسان عربي مبين».

و قوله تعالى: «وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ. نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ. عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنْذِرِينَ. بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ } [الشعراء / ١٩٢ – ١٩٥].

وقوله تعالى: { وَكَذَلِكَ أَنْزَلْنَاهُ حُكْماً عَرَبِيّاً } [الرعد / ٣٧].

وقوله تعالى: { وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآناً عَرَبِيّاً } [الشورى / ٧].

وقوله تعالى: { إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآناً عَرَبِيّاً لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ } [الزخرف / ٣].

وقوله تعالى: { قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ } [الزمر / ٢٨]. ومنهم: الفقيه الأصولي الإمام محمد بن إدريس الشافعي «ت٢٠٤هـ ـ ٨٢٠م»، إمام فقه اللغة أبو عبيدة «ت٢١٠هـ ـ ٨٣٥م»، المفسر والمؤرخ ابن جرير الطبري «ت٣١٠هـ ـ ٩٢٣م»، والقاضي أبو بكر، وابن فارس[1] وقال الإمام الشافعي – بعد أن ساق

١. الإتقان في علوم القران:١٣٧

الآيات السابقة: «فأقام حجته بأن كتابه عربي في كل آية ذكرناها، ثم أكد ذلك بأن نفىٰ عنه جل ثناؤه كل لسان غير لسان العرب في آيتين من كتابه، فقال تبارك وتعالىٰ: { ولقد نعلم انهم يقولون إنما يعلمه بشر لسان الذي يلحدون إليه اعجمي وهذا لسان عربي مبين } [النحل / ١٠٣]، وقال: { ولو جعلناه أعجميا لقالوا لولا فصلت آياته ءاعجمي وعربي } [فصلت / ٤٤][1].

وذهب فريق ثالث إلىٰ تصديق القولين معا، لان هذه الكلمات أصولها أعجمية، إلا إنها دخلت العربية فحُوّلت عن ألفاظ العجم إلىٰ ألفاظ العرب، فصارت عربية، ثم نزل القران وقد اختلطت هذه الكلمات بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال إنها أعجمية فهو صادق، فهي باعتبار الأصل، عربية باعتبار الحال[2]، ونقل السيوطي عن ابن النقيب انه قال: « من خصائص القران علىٰ سائر الكتب المنزلة أنها نزلت بلغة القوم الذين أُنزِلت عليهم، ولم ينزل فيها شيءٌ بلغة غيرهم، والقران احتوىٰ علىٰ جميع لغات العرب، وانزل فيه بلغات غيرهم من الروم والفرس والحبشة شيءٌ كثير»[3] ومن أصحاب هذا الرأي أبو عبيدة القاسم بن سلام «ت ٢٢٤هـ ـ ٨٣٨ م » الذىٰ قال: والصواب عندي ـ والله أعلم ـ مذهب فيه تصديق القولين جميعاً، وذلك أن هذه الأحرف أصولها أعجمية كما قال الفقهاء، لكنها وقعت للعرب، فعربتها بألسنتها وحولتها عن ألفاظ العجم إلىٰ ألفاظها فصارت عربية، ثم نزل القرآن وقد اختلطت هذه الحروف بكلام العرب، فمن قال إنها عربية فهو صادق، ومن قال إنها أعجمية فهو صادق، وقد مال إلىٰ هذا القول الجواليقي وابن الجوزي وآخرون. وهذا المذهب قد جمع بين القولين، فهو يقول: إن وجود بعض الألفاظ الأعجمية لا يُخرجه عن كونه عربيّاً ؛ لأنها قليلة، والعبرة للأكثر، وأن هذه الألفاظ هي أعجمية في الأصل، عربية بالاستعمال والتعريب.

---

١. الرسالة الإمام الشافعي : ٤٦، ٤٧

٢. المزهر:١:٢٦٩

٣. الإتقان في علوم القران:١٣٧

ومهما يكن من شيء فان الدراسة لهذا الضرب من الكلمات تفصح عن معرفة بعض علماء اللغة بكثير من الألفاظ الأجنبية التي دخلت إلى اللغة العربية، وأن بعضهم أشار إلى خصائص صوتية تتعلق ببعض اللغات المجاورة، مما يدل على معرفتهم بتلك اللغات، وقد انتهى القدماء إلى ان عجمة **الاسم تعرف بوجوه:**

النقل، بأن يُنقل ذلك احد أئمة العربية.

خروجه عن أوزان العربية، نحو«إبريسم» فان هذا الوزن مفقود في ابنيه الأسماء في اللسان العربي.

أن يكون أوله نون ثم راء، نحو «نرجس» فان ذلك لا يكون في كلمة عربية.

أن يكون آخره الزاي بعد الدال نحو«مهندز » فان ذلك لا يكون في كلمة عربية.

أن يجتمع فيه «الصاد»و «الجيم» نحو: الصولجان، والجص.

ان يجتمع فيه «الجيم» و«القاف» نحو: المنجنيق، والجوسق«القصر»

ان يكون رباعيا أو خماسيا خاليا من حروف الذلاقة«الباء، والراء، والفاء، واللام، والنون، والميم»، فانه متى كان عربيا، فلابد ان يكون فيه شيء منها، نحو«سفرجل».

والخلاصة أنك تجد ان بعض الكلمات الأعجمية التي وفدت على لغة العرب أخذت أوزان كلماتها وهيأة حركاتها لتشاكلها وتماثلها وتأتلف معها، وما كان منها ثقيل عند تعريبه، مُنع من الصرف «التنوين» حتى لا تزيد حرفه حرفا على المنطق[1].

والعربية في باب الاشتقاق لم تحجم عن المعرب والدخيل، لان الأخير قلَّ ان يبقى على حاله وهكذا يصير بعد تعريبه أصلا من أصول الكلام الذي يدخله الإعراب والتصريف، فكأنه والحال هذه لا يختلف عن كلام العرب إلا في اصل

١. ينظر مولد اللغة، لأحمد رضا: ١١٠

الوضع.

- **خامساً: ظاهرة الاشتقاق/**

الكلمات في اللغة العربية تنتمي إلى فصائل لغوية مشتركة تتمثل بقوالب صرفية تلتقي بها مع مثيلاتها في مادتها ومعناها: كتب - كاتب - مكتوب - كتابة - كتاب.. فتشترك هذه الكلمات في مقدار من حروفها وجزء من أصواتها. وتنتمي هذه الألفاظ إلى أصل واحد في قدر من المعنى وهو معنى المادة الأصلية العام وإن اشتراك الألفاظ، المنتمية إلى أصل واحد في أصل المعنى وفي قدر عام منه يسري في جميع مشتقات الأصل الواحد مهما اختلف العصر أو البيئة.

والذي يعطي الكلمة العربية هذه المساحة من الحركة في قوالبها الصرفية هو الاشتقاق وهو

هو: عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، والقياس هو الأساس الذي تبنى عليه هذه العملية.

ويقول ابن جني: «أن الاشتقاق عندي على ضربين، كبير وصغير، فالصغير ما في أيدي الناس وكتبهم. كأن تأخذ أصلاً من الأصول فتقرأه فتجمع بين معانيه، وإن اختلفت صيغه ومبانيه. ذلك كتركيب، من س ل م، فإنك تأخذ منه معنى السلامة في تصرفاته نحو سلم ويسلم وسالم وسلمى والسلامة.. »[1]

الاشتقاق من منظور عام هو أن تجد بين اللفظين تناسباً في أصل المعنى فترد أحدهما إلى الآخر، فالمردود مشتق والمردود إليه مشتق منه.

الاشتقاق هو: عملية استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى، أو استخراج لفظ من آخر متفق معه في المعنى والحروف الأصلية. وقد عني علماء العربية بالاشتقاق منذ بدايات الدرس اللغوي حينما ربطوا بين الألفاظ ذات الأصوات

١. الخصائص:١:٥٢٥.

المتماثلة والمعاني المتشابهة، إذ اتضحت لهم ناحية الأصالة والزيادة في مادة الكلمة. وقد اقتفى المحدثون ذلك الأثر فضلا عن المستشرقين الذين اتجهوا إلى دراسة اللغات السامية إذ ظهر لهم أن ألفاظها تعتمد على جذور تعتبر الأصل في كل اشتقاق وأن الجذر الثلاثي الأصول هو الأكثر شيوعًا مثل: «ضرب ــ فهم ــ كتب»

- **ويقسم الاشتقاق على أقسام عده:**

الاشتقاق الصغير: وهو نزعك لفظاً من لفظ، ولو مجازاً، بشرط أن يكون بين اللفظين اتفاق في الحروف الأصول وترتيبها، وتناسب في المعنى، كاشتقاقك الضارب من الضرب.

وقد عنوا بقولهم «ولو مجازاً» أحد أمرين: الأول أن تنزع المشتق من المشتق منه، وهو منطوٍ على معناه المجازي، كاستعمالك المثقف «اسم المفعول» بمعنى المؤدب والمعلم، اشتقاقاً من التثقيف بمعنى التأديب والتعليم، وعلى المجاز. والثاني أن تطلق «الضارب» مثلاً على من لم يضرب لأنه سيضرب، وهو في الحقيقة لمباشر الضرب، أو على من ضرب وهو لا يضرب الآن، كما ذهب إليه بعضهم.

أو هو أن تأخذ أصلاً من الأصول، فتتقراه فتجمع بين معانيه وإن اختلفت صيغه ومبانيه نحو: «س ل م» حيث يجتمع فيه معنى السلامة في صرفه نحو: سلم، يسلم سالم، سلمان، سلمى، السلامة، والسليم [1] وهذا الاشتقاق نوع من التوسع في اللغة يساعدها على مسايرة التطور الاجتماعي. إي أن الاشتقاق العام نوع من التوسع في اللغة تلجأ إليها المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معانٍ، ومذهب جمهور العلماء بصدد هذا الاشتقاق أنه لا يصح القيام به إلا حين يكون له سند من نصوص اللغة، ولما ثبت لهم أن بعض المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما قد رويت كثيرًا في أساليب العرب قالوا: إن هذا النوع من المشتقات قياسي يسمح لمستعملي اللغة من أيأتوا بصورة لفظية مشتقة تكون مقيسة على المروي من

١. ينظر الخصائص:١:٥٢٥، وينظر المثل السائر:٢:٣١٩.

أساليب العرب، وعلى هذا سيكون لاشتقاقهم أساس أو سند قوي يبرر تلك العملية الاشتقاقية، وهذا هو الاشتقاق الذي يعد محل إجماع العلماء قديمهم وحديثهم.

- **الاشتقاق الكبير:**

أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثية فتقعد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحدًا، وتجتمع عليه التراكيب الستة، وما يتصرف من كل واحد منها عليه، وإن تباعد شيء من ذلك عنه رُدَّ بلطف الصنعة والتأويل إليه ومن أمثلته لفظة«جبر» وتقليباتها «جرب بجر برج ربج » وتفيد كلها معنى «القوة والشدة » وهو عند ابن جني يعرف بالكبير والأكبر، إذ قال: «وأما الاشتقاق الأكبر – أي الكبير – فهو أن تأخذ أصلاً من الأصول الثلاثة فتعقد عليه وعلى تقاليبه الستة معنى واحداً، تجتمع التراكيب الستة وما يتصرف من كل واحد منها، عليه، وإن تباعد شيء من ذلك رُدّ بلطف الصنعة والتأويل إليه. كما يفعل الاشتقاقيون ذلك في التركيب الواحد. وقد كنا قدمنا ذكر طرف من هذا الضرب، من الاشتقاق، في أول هذا الكتاب«يقصد كتابه الخصائص» عند ذكر أصل الكلام والقول، وما يجيء من تقليب تراكيبها نحو: ك ل م، ك م ل، م ل ك، ل ك م، ل م ك، وكذلك في ق و ل، و ق ل،... وهذا أغوص مذهباً وأحزن مضطرباً، وذلك أنا عقدنا تقاليب الكلام الستة، على القوة والشدة، وتقاليب القول الستة، على الإسراع والخفة.. »[1] فالاشتقاق الكبير أن يكون اتفاق بين الحروف دون ترتيبها، إذ يعول فيه على ائتلاف الحروف في المادة دون ترتيبها، وهو يلزمك أبداً أن تتلمس للحروف الأصلية المؤتلفة هذه، أصلاً مشتركاً من المعنى، على أي صورة شكلت. وإذا كان ابن فارس قد تذرع في «المقاييس» بالاشتقاق الصغير ليرد مفردات المادة الواحدة إلى أصل من المعنى، فقد تذرع ابن جني، وأستاذه أبو علي حينا، بالاشتقاق الكبير، لينشد في تقاليب المادة كيف ركبت،

---

١. الخصائص:١:٥٢٥.

جنساً من المعنى.

ونتيجة ذلك نجد بعض العلماء قد تكلف من الجهد في تقليب الأصل الواحد على وجوهه كيف شُكلت، ما ذهب بهم إلى القول بعدم اطراده قال بن جني: «واعلم أنَّا لا ندّعي أن هذا مستمر في جميع اللغة، كما لا ندّعي للاشتقاق الأصغر – أي صغير – أنه في جميع اللغة بل إذا كان ذلك الذي هو في القسمة سدس هذا أو خمسه متعذراً صعباً كان تطبيق هذا وإحاطته أصعب مذهباً وأعز ملتمساً.. »[1].

قال ابن جني: «على أن هذا وإن لم يطَّرد وينقد في كل أصل، فالعذر على كل حال فيه، أبين منه في الأصل الواحد، من غير تقليب لشيء من حروفه. فإذا جاز أن يخرج بعض الأصل الواحد من أن تنظمه قضية الاشتقاق، كان فيما تقلبت أصوله«فاؤه وعينه ولامه» أسهل والمعذرة فيه أوضح»[2]. والى هذا ذهب جلال الدين السيوطي إلى القول في كتابه المزهر حول الاشتقاق الكبير: «وهذا مما ابتدعه الإمام أبو الفتح وكان شيخه الفارسي يأنس به يسيراً، وليس معتمداً في اللغة ولا يصح أن يستنبط به اشتقاق في لغة العرب»[3]. ولم يقف اللغويون عند تلك التقليبات بل ذهبوا إلى الإيغال في معانيها إذ ربطوا تلك المباني المختلفة بمعنى له صفة العموم فيها معتمدين أصلا مفترضا لها . وقد بحث هذا الاشتقاق ابن الأثير في المثل السائر: «واعلم انا لا ندعي ان هذا يطرد في جميع اللغة، بل قد جاء شيء منها كذلك، وهذا ما يدل على شرفها وحمتها، لان الكلمة الواحدة تتقلب على ضروب من التقاليب، وهي مع ذلك دالة على معنى واحد، وهذا من اعجب الأسرار التي توجد في لغة العرب وأغربها »[4]. وذهب الشيخ العلايلي إلى رد القول بان هذه التقليبات تدل على

---

١. الخصائص:١:٥٣٠

٢. الخصائص: ١\١١

٣. المزهر: ١\٢٠٨.

٤. المثل السائر:٢:٣٢٢.

معنىٰ واحد في اصل الوضع، بل هو تصور عقلي يعوزه التطبيق والاستقراء[1]. والاشتقاق الكبير وفي ضوء تلك المعطيات نجده يخالف الاشتقاق الأكبر الذي قيل فيه هو حُدّ تتفق في اللفظين بعض الحروف وتتقارب في الباقي نحو جبل وجبر، وحلف وحرف، وهمس وهمش. وهذا ما سنأتي عليه.

- **الاشتقاق الأكبر:**

أن تتحد الكلمات في بعض الحروف وتختلف في باقيها مع اتحادها في المخرج.. مثال: «أزّ، هزّ و نعق، نهق و الجثل، الجفل» أو انه إقامة حرف مكان حرف اخر في الكلمة نفسها بشرط المناسبة في الصفة والمخرج نحو نهق ونعق وثلب وثلم[2] والأجدر بهذا القسم أن يبحث عادة في وسيلة القلب والإبدال، كون الكلمة المشتقة (المبدلة احد أصولها» ترتبط مع الصور اللفظية الآخر ببعض المعاني ارتباطا عاما لا يتقيد بالأصوات نفسها بل بترتيبها الأصلي والذي ترشحت عنه، نحو كلمة «الصراط والسراط والزراط، و الهديل والهدير..

وقد جيء بهذا الضرب من الاشتقاق في الخصائص في باب «تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني» واستدل عليه بجملة من المفردات إلىٰ تمثلت بالمعنىٰ عينه وبعض أصول الجذر اللغوي نحو: جنف وجرف وعسف و اسف[3].

ويرىٰ الدكتور عبد الحسين المبارك ان سبب هذه الظاهرة الصوتية «الاشتقاق الأكبر» مترشح عن الإبدال الصوتي الذي جيء به نتيجة الخطأ في السمع أو التصحيف والتحريف فضلا عن التغاير اللهجي بين البيئات اللغوية[4].

---

١. مقدمة لدرس لغة العرب: ٢٠٦

٢. ينظر فقه العربية وخصائصها:٢٠٦.

٣. ينظر الخصائص:١:٥٣٨.

٤. ينظر فقه اللغة:١١٨.

- **سادسا : النحت في اللغة العربية**

النحت اللغوي ضرب من الاشتقاق، إذ انقسم الباحثون من علماء اللغة إزاء نسبة النحت إلى الاشتقاق، إلى أربعة فرقاء:

الفريق الأول: ويرى «أنّ مراعاة معنى الاشتقاق و جعل النحت نوعاً منه: ففي كلّ منهما توليد شيء من شيء، وفي كل منهما فرع وأصل، ولا يتمثّل الفرق بينهما إلاّ في اشتقاق كلمة من كلمتين أو أكثر على طريقة النحت واشتقاق كلمة من كلمة في قياس التصريف»[1].

الفريق الثاني: ويذهب إلى أنّ النحت غريب عن نظام اللغة العربية الاشتقاقي. لذلك لا يصحّ أن يعد قسماً من الاشتقاق فيها. وحجّته أن لغويّينا المتقدّمين لم يعتبروه من ضروب الاشتقاق، وأنه يكون في نزع كلمة من كلمتين أو أكثر، بينما يكون الاشتقاق في نزع كلمة من كلمة. زد على ذلك أنّ غاية الاشتقاق استحضار معنى جديد، أما غاية النحت فالاختصار ليس إلاّ[2].

الفريق الثالث: ويمثله الشيخ عبد القادر المغربي. وقد توسط بين الفريقين السابقين: فاعتبر النحت «من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقا بالفعل، لأن الاشتقاق أن تنزع كلمة من كلمة. والنحت أن تنزع كلمة من كلمتين أو أكثر، وتسمى تلك الكلمة المنزوعة منحوته»[3].

الفريق الرابع: وقد انفرد به العلامة محمود شكري الألوسي. وقد أدرج النحت في باب الاشتقاق الأكبر.

فيقول: «و «النحت» بأنواعه، من قسم «الاشتقاق الأكبر»[4].

---

١. ينظر دراسات في فقه اللغة :د. صبحي الصالح:٢٤٣-٢٤٤.

٢. ينظر الاشتقاق :للدكتورفؤادترزي:٣٦٣ وفقه اللغة وخصائص العربية :لمحمدالمبارك:١٤٨-١٤٩ . وفقه اللغة العربية وخصائصها للدكتور أميل يعقوب:٢٠٩

٣. الاشتقاق والتعريب :للشيخ عبدالقادرالمغربي:١٣

٤. كتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده، للعلامة السيد محمود شكري الألوسي، تحقيق وشرح محمدبهجةالأثري:٣٩، ط. المجمع العلمي العراقي، سنة ١٤٠٩هـ.

وعنده أن الاشتقاق الأكبر هو: «أن يؤخذ لفظ من لفظ، من غير أن تعتبر جميع الحروف الأصول للمأخوذ منه، ولا الترتيب فيها، بل يكتفى بمناسبة الحروف في المخرج، ومثلوه بمثل: نعق، من النهق، والحوقلة من جملة: لاحول ولا قوة إلا بالله، للدلالة على التلفظ بها»[1].

وما ذكره العلامة الألوسي -سلفا-، أعتبره خلطا غير مُرْضٍ، إذ النحت يتميز عن الاشتقاق الأكبر بتوليد جديد له بعض خواص الاشتقاق.

ويمكننا القول ان النحت من قبيل الاشتقاق وليس اشتقاقا بالفعل -كما قال الشيخ المغربي-، من حيث أن عنصر التوليد فيه ظاهر، والذي عليه مدار الاشتقاق وبينهما اختلاف غير يسير.

- **حدُّ النحت في اللغة:**

يعرف النحت بالاشتقاق الكبّار[2] و أصله في اللغة: هو النشر والبري والقطع[3]. ويقال: نحت النجّار الخشب والعود إذا براه وهذب سطوحه، ومثله في الحجارة والجبال، وقال تعالى: (وتنحتون من الجبال بيوتاً فرهين)الشعراء/ ١٤٩

والنحت في الاصطلاح: أن تعمد إلى كلمتين أو جملة فتنزع من مجموع حروف كلماتها كلمة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. ولما كان هذا النزع يشبه

---

١. المصدر نفسه:٣٨

٢. ينظر موضوعة النحت في المزهر :للسيوطي، ١:٤٨٢-٤٨٥. وكتاب النحت وبيان حقيقته ونبذة من قواعده: للعلامة السيد محمود شكري الألوسي، تحقيق وشرح محمد بهجة الأثري، . مطبعة المجمع العلمي العراقي سنة ١٤٠٩هـ. أولاشتقاق: للأستاذ عبد الله أمين، ص ٣٨٩ وما بعدها.

ومن أسرار اللغة :للدكتور إبراهيم أنيس:٧١ وما بعدها. وكتاب النحت في اللغة العربية :للدكتور نهاد الموسى، الطبعة الأولى – دار العلوم للطباعة والنشر بالرياض سنة١٤٠٥هـ. ودراسات في فقه اللغة:٢٤٣ .

٣. ينظر: لسان العرب"و" تاج العروس"مادة: ن. ح، ت.

النحت من الخشب والحجارة سمِّيَ نحتا[1].

وهو في الاصطلاح اللغوي: «أخذ كلمة من كلمتين متعاقبتين، واشتقاق فعل منها»[2].

ويعد الخليل بن أحمد «ت ١٧٥هـ» هو أوّل من أكتشف ظاهرة النحت في اللغة العربية حين قال: «إن العين لا تأتلف مع الحاء في كلمة واحدة لقرب مخرجيهما كونهما من المخرج الصوتي نفسه، إلاّ أن يُشتَق فَعِلٌ من جمع بين كلمتين مثل «حيّ على» كقول الشاعر:

أقول لها ودمع العين جار ألم يحزنك حيعلة المنادي

فهذه كلمة جمعت من «حيّ» ومن «على». ونقول منه «حيعل، يحيعل، حيعل [3].

ويعرّف الدكتور نهاد الموسى النحت بقوله: هو بناء كلمة جديدة من كلمتين أو أكثر أو من جملة، بحيث تكون الكلمتان أو الكلمات متباينتين في المعنى والصورة، إذ تكون الكلمة الجديدة آخذة منهما جميعاً بحظ في اللّفظ، دالة عليهما جميعاً في المعنى[4].

ويعد تعريف الدكتور نهاد الموسى الذي أوردناه في ما سبق من القول، أشمل تعريف للنحت كونه قارب بين التعريفات التي ساقها اللغويون من قبل.

- **صور النحت في اللغة العربيّة:**

لقد ورد النحت في اللغة العربية على صور عديدة أهمّها[5]:

تأليف كلمة من جملة لتؤدي مؤدّاها، وتفيد مدلولها، كبسمل المأخوذة من «بسم

---

١. ينظر الاشتقاق والتعريب :للأستاذ عبد القادر المغربي: ١٣

٢. ينظر :العين :للخليل بن أحمد، تحقيق الدكتور مهدي المخزومي والدكتور إبراهيم السامرائي:١:٦٠، ط. دار الرشيد ببغداد، سنة ١٩٨٠م.

٣. ينظر :النحت بين مؤيديه ومعارضيه :للدكتور فارس فندى البطاينة:١٢٢، بحث منشور بمجلة "اللسان العربي (العدد٣٤ سنة١٩٩٠م. ، وهي دوريّة متخصّصة سنوية تصدر عن مكتب تنسيق التعريب بالمملكة المغربية.

٤. ينظر: النحت في اللغة العربية :٦٥-٦٧

٥. ينظر فقه اللغة :د. علي عبدالواحدوافى:١٨٦

الله الرحمن الرحيم»، وحيعل المأخوذة من «حي على الصلاة، حي على الفلاح».

ومما ورد في كلام العرب:

لقد «بَسْمَلَتْ» ليلى غداة لقيتها فيا حبّذا ذات الحبيب المبسمل

تأليف كلمة من المضاف والمضاف إليه، عند قصد النسبة إلى المركب الإضافي إذا كان علماً كعبشمي في النسبة إلى عبد شمس، وعبد ري في النسبة إلى عبد الدار.

تأليف كلمة من كلمتين أو أكثر، تستقل كل كلمة عن الأخرى في إفادة معناها تمام الاستقلال، لتفيد معنى جديدا بصورة مختصرة. وهذا النوع كثير الورود في اللغات الأوربية، قليل في العربيّة وأخواتها الساميات ولم تعرف منه إلا بعض ألفاظ نتيجة تخريج لبعض العلماء، من ذلك «لن» الناصبة، يرى الخليل أنّها مركبة من «لا» النافية و «أن» الناصبة. و «هلم»: يرى الفرّاء أنها من «هل» الاستفهامية، ومن فعل الأمر «هلمَّ» بمعنى أقصد وتعال. وقيل: إنّها مركبة من هاء التنبيه و «لم» بمعنى ضم. و«أيان» الشرطية مركبة من «أي آن» فحذفت همزة آن وجُعلت الكلمتان كلمة واحدة متضمّنة معناهما. وغير خاف أنّ وجود هذا القسم رهن بافتراضات جدليّة وخلافات بين العلماء.

- **الغرض من النحت[1]:**

تيسير التعبير بالاختصار والإيجاز. فالكلمتان أو الجملة تصير كلمة واحدة بفضل النحت.

يقول ابن فارس: «العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار. وذلك» رجل عبشمي «منسوب إلى اسمين»[2] هما عبد وشمس.

وسيلة من وسائل تنمية اللغة وتكثير مفرداتها؛ حيث اشتقاق كلمات حديثة، لمعان حديثة، ليس لها ألفاظ في اللّغة، ولا تفي كلمة من الكلمات المنحوت منها بمعناها.

---

١. ينظر فقه اللّغة:٢٢

٢. الصاحبي :لابن فارس:٢٢٧

- **أقسام النحت**

قام المتأخرون من علماء اللغة من خلال استقرائهم للأمثلة التي أوردها الخليل بن أحمد وابن فارس بتقسيم النّحت إلى أقسام عدّة[1] يمكن حصرها فيما يلي:

النحت الفعلي: وهو أن تنحت من الجملة فعلاً، يدل على النطق بها، أو على حدوث مضمونها، مثل: «جعفد» من: جعلت فداك «و بسمل» من: «بسم الله الرحمن الرحيم».

النحت الوصفي: وهو أن تنحت كلمة واحدة من كلمتين، تدل على صفة بمعناها أو بأشدّ منه، مثل: «ضِبَطْر» للرجل الشديد، مأخوذة من ضَبَط وضَبَر. و«الصّلدم» وهو الشديد الحافر، مأخوذة من الصلد والصدم.

النحت الاسمي: وهو أن تنحت من كلمتين اسما، مثل «جلمود» من: جمد وجلد. و«حَبْقُر» للبرد، وأصله حَبٌّ قُرّ.

النحت النسبي: وهو أن تنسب شيئاً أو شخصاً إلى بلدتي: «طبرستان» و «خوارزم» مثلاً، تنحت من اسميهما اسماً واحداً على صيغة اسم المنسوب، فتقول: «طبرخزيّ» أي منسوب إلى المدينتين كليهما. ويقولون في النسبة إلى «الشافعي وأبي حفيفة»: «شفعنتي» وإلى «أبي حنيفة والمعتزلة»: «حنفلتي»، ونحو ذلك كثير.

النحت الحرفي: مثل قول بعض النحويين، إنّ «لكنّ» منحوتة، فقد رأى القراء أنّ أصلها «لكن أنّ» طرحت الهمزة للتخفيف ونون «لكن» للساكنين، وذهب غيره من الكوفيين إلى أنّ أصلها «لا» و «أن» والكاف الزائدة لا التشبيهيّة، وحذفت الهمزة تخفيفا[2].

النحت التخفيفي: مثل بلعنبر في بني العنبر، وبلحارث في بني الحارث، وبلخزرج في بني الخزرج وذلك لقرب مخرجي النون واللاّم، فلما لم يمكنهم الإدغام

---

١. ينظر: الاشتقاق والتعريب، للأستاذعبدالقادرالمغربي:١٦ ودراسات في فقه اللغة :للدكتور صبحي الصالح:٢٤٩

٢. ينظر :النحت بين مؤيديه ومعارضيه :١٢٢

لسكون اللاّم حذفوا، كما قالوا: مست وظلت. وكذلك يفعلون بكلّ قبيلة تظهر فيها لام المعرفة، فأمّا إذا لم تظهر اللاّم فلا يكون ذلك، مثل: بنى الصيداء، وبنى الضباب، وبنى النجار[1].

وهناك تأويلات ألفاظ قائمة على وجوه فكهة يمكن حملها على النحت، وذلك كالذي أورده الجاحظ «ت٢٥٥هـ» عن أبي عبد الرحمن الثوري، إذ قال لابنه: «...أي بني، إنما صار تأويل الدرهم، دار الهمّ، وتأويل الدينار، يدني إلى النار»[2] ومنه: «كان عبد الأعلى إذا قيل له: لم سمّي الكلب سلوقيا؟ قال: لأنه يستل ويلقى، وإذا قيل له: لم سمّي العصفور عصفوراً؟ قال: لأنه عصى وفرّ»[3].

هذا، وحين نستعرض الشواهد الصحيحة المرويّة عن العرب في النحت لانكاد نلحظ نظاماً محدّداً نشعر معه بما يجب الاحتفاظ به من حروف وما يمكن الاستغناء عنه. وليس يشترك بين كلّ تلك الأمثلة سوى أنّها في الكثرة الغالبة منها تتّخذ صورة الفعل أو المصدر، وأنّ الكلمة المنحوتة – في غالب الأحيان– رباعيّة الأصل.

ومن أشهر الأمثلة الرباعيّة الأصول ما يلي:

كلمة منحوتة من كلمتين مثل «جعفل» «أي» جعلت فداك «وكذلك «جعفد» منحوتة من نفس الكلمتين في بعض الرّوايات.

كلمة منحوتة من ثلاث كلمات مثل: «حيعل» أي قال: «حي على الفلاح».

كلمة منحوتة من أربع كلمات مثل: «بسمل» أي قال: «بسم الله الرحمن الرحيم». أو ربّما كانت هذه الكلمة منحوتة من كلمتين فقط هما «بسم الله».

أكبر عدد من الكلمات التي نحت منها كلمة واحدة هو ذلك القول المشهور «لا حول ولا قوة إلاّ بالله»، فقيل من هذه العبارة: «حوقل» أو «حولق»[4].

---

١. فقه اللغة :د. إبراهيم أبوسكين:٢٣

٢. لبخلاء :للجاحظ، تحقيق طه الحاجري:١٥، ط. دار المعارف: مصر، سنة١٩٥٨م.

٣. المصدر نفسه:١٠٦

٤. من أسرار اللغة د :إبراهيم أنيس:٧٢

- **مذهب ابن فارس في النحت:**

لقد استهوت ابن فارس فكرة النحت وطبّقها على أمثلة كثيرة في كتابه «مقاييس اللغة» فخرج علينا بنظرية مفادها: أنّ أكثر الكلمات الزّائدة على ثلاثة أحرف، منحوت من لفظين ثلاثيين.

يقول ابن فارس في كتابه «مقاييس اللغة»: «إعلم أنّ للرّباعي والخماسي مذهبا في القياس، يستنبطه النظر الدقيق؛ وذلك أنّ أكثر ما تراه منه منحوت، ومعنى النّحت: أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعا بحظ. والأصل في ذلك ماذكر الخليل من قولهم: حيعل الرجل إذا قال: حيّ على»[1].

كما يقول ابن فارس في كتابه «الصاحبي»:

«العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة، وهو جنس من الاختصار... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت. مثل قول العرب للرجل الشديد «ضِبَطْر» من ضَبَطَ وضَبَرَ»[2].

مما سبق؛ نستنتج -كما استنتج أحد الباحثين من قبل[3] -بأن ابن فارس مسبوق في نظريته؛ حيث يشتم من نصّه في المقاييس بأن الخليل بن أحمد قد سبقه في مذهبه المذكور وأنّه يسير على طريقته في ذلك.

- **موقف المحدثين من النحت:**

يقول الدكتور صبحي الصالح: «ولقد كان للنحت أنصار من أئمة اللغة في جميع العصور، وكلّما امتدّ الزمان بالناس ازداد شعورهم بالحاجة إلى التوسّع في اللغة عن طريق هذا الاشتقاق الكبّار، وانطلقوا يؤيدون شرعية ذلك التوسع اللغوي بما يحفظونه من الكلمات الفصيحات المنحوتات.

ولكن النحت ظلّ -مع ذلك- قصّة محكيّة، أو رواية مأثورة تتناقلها كتب اللغة

---

١. مقاييس اللغة :لابن فارس، تحقيق عبدالسلام هارون:٣٢٨-٣٢٩، ط. دار إحياء الكتب العربيةسنة١٣٦٦هـ.

٢. الصاحبي :لابن فارس:٢٧١

٣. ينظر قول الأستاذ إبراهيم أبو سكين في فقه اللغة:٢٤

بأمثلتها الشائعة المحدودة، ولا يفكر العلماء تفكيراً جدياً في تجديد أصولها وضبط قواعدها، حتى كانت النهضة الأدبية واللغوية في عصرنا الحاضر؛ وانقسم العلماء في النحت إلى طائفتين:

طائفة تميل إلى جواز النحت والنقل اللّفظي الكامل للمصطلحات.

وطائفة يمثّلها الكرملي حيث يرى: «أن لغتنا ليست من اللّغات التي تقبل النحت على وجه لغات أهل الغرب كما هو مدوّن في مصنفاتها. والمنحوتات عندنا عشرات، أمّا عندهم فمئات، بل ألوف، لأنّ تقديم المضاف إليه على المضاف معروفة عندهم، فساغ لهم النحت. أما عندنا فاللغة تأباه وتتبرأ منه»[1].

وقد وقف الدكتور صبحي الصالح من الطائفتين موقفاً وسطاً حيث يقول: «وكلتا الطائفتين مغالية فيما ذهبت إليه؛ فإن لكلّ لغة طبيعتها وأساليبها في الاشتقاق والتوسّع في التعبير. وما من ريب في أنّ القول بالنحت إطلاقا يفسد أمر هذه اللغة، ولا ينسجم مع النسيج العربي للمفردات والتركيبات، وربّما أبعد الكلمة المنحوتة عن أصلها العربي. وما أصوب الاستنتاج الذي ذهب إليه الدكتور مصطفى جواد حول ترجمة «الطب النفسي الجسمي psychosomatic»، فإنّه حكم بفساد النّحت فيه «خشية التفريط في الاسم بإضاعة شيء من أحرفه، كأن يقال: «النفسجي» أو النفجسمي» ممّا يبعد الاسم عن أصله، فيختلط بغيره وتذهب الفائدة المرتجاة منه»[2].

- **النحت بين السّماع والقياس:**

يقرّر الدكتور إبراهيم نجا -رحمة الله- أن: «النحت سماعي. وليس له قاعدة يسير وفقها القائلون، إلاّ في النسبة للمركب الإضافي. فقد قال العلماء إنه مبنيّ على تركيب كلمة من اللفظين على وزن «فعلل»، بأخذ الفاء والعين من كلّ لفظ ثم ينسب للفظ الجديد كعبشميّ في عبد شمس، وعبد ريّ في عبد الدار، وتيمليّ في تيم

١. دراسات في فقه اللغة :٢٤٦-٢٦٦

٢. ينظر المصدر نفسه:٢٦٦

اللاّت. وفي غير ذلك مبنىٰ علىٰ السّماع والأخذ عن العرب»[1].

غير أنّ بعض الباحثين المتأخرين فهموا نصّ ابن فارس: «... وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة علىٰ ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت»[2] -فهموه فهماً مختلفاً؛ فقد استنتج بعضهم من هذا النص أنّ ابن فارس يرىٰ أنّ النحت قياسي.

يقول الدكتور إبراهيم أنيس: «ومع وفرة ما روي من أمثلة النحت تحرج معظم اللّغويين في شأنه واعتبروه من السّماع، فلم يبيحوا لنا نحن المولدين أن ننهج نهجه أو أن ننسج علىٰ منواله. ومع هذا، فقد اعتبره ابن فارس قياسيا، وعده ابن مالك في كتابه التسهيل قياسيّا كذلك»[3].حيث يقول «ابن مالك» في التسهيل: قد يُبْنَىٰ من جُزأي المركب فَعْلَلَ بفاء كل منهما وعينه، فإن اعتلّت عين الثاني كمل البناء بلامه أو بلام الأول ونسب إليه. وقال أبو حيّان في شرحه: وهذا الحكم لا يطّرد؛ إنّما يقال منه ما قالته العرب، والمحفوظ عَبْشَميّ في عبد شمس، وعبد ريّ في عبد الدار، ومرقسيّ في امرئ القيس، وعَبْقَسَىٰ في عبد القيس، وتيملي في تيم الله. انتهىٰ[4].وقد علّقت لجنة النحت بمجمع اللغة العربية في القاهرة علىٰ هذا الاختلاف بالقول: «... وقد نقلنا فيما تقدّم عبارة ابن فارس في فقه اللغة، وهي لا تفيد القياسية إلاّ إذا نظر إلىٰ أنّ ابن فارس ادعىٰ أكثرية النحت فيما زاد عن ثلاثة، ومع الكثرة تصحّ القياسية والاتساع»[5].

وهكذا يظلّ النحت بين قياس وسماع بين اللغويين، ووقف مجمع اللغة العربية من ظاهرة النحت موقف المتردّد في قبول قياسيته، حتىٰ «تجدد البحث أخيراً حول إباحته أو منعه، فرأىٰ رجال الطبّ والصيدلة والعلوم الكيماوية والحيوانية والنباتية

---

١. فقه اللغة العربية :للدكتور إبراهيم محمد نجا:٥٦، وفقه اللغة :للدكتور إبراهيم أبوسكين:٢٥

٢. الصاحبي :لابن فارس:٢٧١

٣. من أسرار اللغة :د. إبراهيم أنيس:٧٢

٤. ينظر :المزهر، للسيوطي:١:٤٨٥

٥. ينظر :مجلة المجمع :٧:٢٠٢و النحت في اللغة العربية :للدكتورنهادالموسىٰ:٢٤٨

في إباحته وسيلة من خير الوسائل التي تساعدهم عند ترجمة المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية»[1].

ومن هنا؛ انتهى مجمع اللغة العربية بالقاهرة إلى قرار سنة ١٩٤٨م يفيد: «جواز النّحت في العلوم والفنون للحاجة الملحّة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربيّة موجزة»[2].

ولكن بشرط انسجام الحروف عند تأليفها في الكلمة المنحوتة، وتنزيل هذه الكلمة على أحكام العربية، وصياغتها على وزن من أوزانها.

وبتحقيق هذه الشروط يكون النّحت -كجميع أنواع الاشتقاق- وسيلة رائعة لتنمية هذه اللغة وتجديد أساليبها في التعبير والبيان من غير تحيّف لطبيعتها، أو عدوان على نسيجها المحكم المتين[3].

١. اللغة والنحو :عباس حسن: ٢٤٥، ط. دارا لمعارف في مصر، سنة ١٩٦٦، ومن أسرار اللغة :د. إبراهيم أنيس، : ٧٤-٧٥

٢. مجلةالمجمع٢٠:٧.

٣. دراسات في فقه اللغة :للدكتور صبحي الصالح : ٢٧٤